دور تحسين خدمات الرعاية الصحية والعلاجية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمصر

د. ياسر إبراهيم محمد داود
أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة، جامعة مدينة السادات
yst_dawoud09@yahoo.com

د. عصام أحمد البدري
أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة، جامعة المنوفية
esamahmed1981@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثالث - العدد الثاني – الجزء الرابع - يوليو ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

داود، ياسر إبراهيم محمد؛ **البدري**، عصام أحمد (٢٠٢٢) دور تحسين خدمات الرعاية الصحية والعلاجية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمصر، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(٢) ج٤، ٣٦٧ - ٤١٦.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

دور تحسين خدمات الرعاية الصحية والعلاجية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمصر

د. ياسر إبراهيم محمد داود؛ د. عصام أحمد البدري

المستخلص

يعتبر تبنى مجتمع ما فلسفة تنموية معينة، قائمة على القدرات والإرادة المجتمعية الحقيقية والوطنية لتخطيطها وتنفيذها هو نقطة الانطلاق الأولى بدءًا من حلقات الفقر والجهل والمرض إلى دوائر التقدم المادى والبشرى والمستدام الشامل ماديًا وبشريًا وبيئيًا واجتماعيًا. ويعتبر الإنسان هو الغاية والهدف من أى نشاط أو توجه تنموى فى دولة ما، وعلى ذلك يعتبر التعليم والصحة من أهم مرتكزات النمو فى مجتمع ما، فهما يؤثران ويتأثران بالبرامج والخطط التنموية والإنمائية المادية والبشرية والاجتماعية والبيئية.ولقد ركز البحث على توضيح التأثير المتبادل والمترابط بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وكفاءة وعدالة وفعالية واتساق خدمات الرعاية الصحية والعلاجية كمرتكز أساسى لاستدامة النمو، وبناء على ذلك أوصى البحث من بين توصياته بأهمية الدور الحكومى الداعم والمخطط والمنفذ (خاصة للخدمات الاجتماعية والسلع والخدمات الإستراتيجية) لكافة برامج التنمية المستهدفة ولكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع وعدم الاعتماد المطلق على القطاع الخاص فى تنفيذ الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

كلمات افتتاحية: الا تجاهات الحديثة فى التنمية - التنمية المستدامة- الإطار الشامل للتنمية - النمو الاحتوائى الأخضر الشامل- مؤشر التقدم الاجتماعى- مؤشر السعادة العالمى

تقديم:

تسعى دول العالم حاليًا لتحقيق النمو المستدام لكافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى مجتمعاتها بهدف استمرارية القدرات الكمية والكيفية لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار على المستوى الكلى والقطاعى والجزئى. ويعتبر توفير الخدمات الاجتماعية خاصة الخدمات الصحية والتعليمية ضرورى لتحقيق استدامة النمو لكافة قطاعات الاقتصاد القومى، سواء القطاعات الإنتاجية أو الخدمية، وذلك لأنه تحقق الخدمات الصحية والعلاجية للعنصر البشرى، وهو العنصر الفاعل والمستهدف من كافة مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التمكين البدنى والعقلى والنفسى المؤهل له للقيام بكافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،وتحقق الخدمات التعليمية للعنصر البشرى التمكين المعرفى والمهارى والثقافى والمهنى والذى يزيد باستمرار من قدراته الإنتاجية، ومن ثم زيادة الدخول الحقيقية

لأفراد المجتمع وبالإضافة لذلك فالتعليم مكون رئيسى وفاعل لوجدان وثقافة الأمم، ومن ثم فهو يساهم بدرجة كبيرة فى تشكيل فلسفة التنمية المستهدفة للمجتمع والإرادة المجتمعية لتحقيق التنمية عبر مراحل تطور المجتمعات الإنسانية،كما تمثل الخدمات الاجتماعية عمومًا، والخدمات الصحية والتعليمية على وجه الخصوص أحد أهم الركائز والمحاور الأساسية لتحقيق استدامة النمو وذلك فى ضوء الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة فى ٢٠٣٠م.

كما أن تحقيق النمو المستدام مشروط أو مقيد بأن تصحبه عدالة اجتماعية ومشاركة سياسية وتماسك اجتماعى وتعزيز للقدرات البشرية والمؤسسية وحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وبهذا التحديد يصبح النمو المستدام وثيق الصلة بالمعنى الشامل للتنمية، بل يصير طريقًا للتنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة تدور فى نهاية المطاف حول كم النمو الاقتصادى وجودته، وحول ضرورة الموازنة والتوفيق بينهما بحيث لا يضحى بالجودة فى سبيل الكم ولا تطغى اعتبارات الجودة على اعتبارات الكم الضرورى من النمو، ولما كانت الاستدامة من العناصر الحاكمة لجودة النمو والمؤثره فى كمه أيضا، فإن الخط الفاصل بين النمو والتنمية يتلاشى – بإضافة صفة الاستدامة إلى كل منهما (العيسوى وأخرون، ٢٠١١).

مشكلة البحث:

حاولت الدول النامية منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن أن تنتهج خطط تنموية بغرض محاولة تقليل الفجوة الكمية والنوعية بينها وبين الدول المتقدمة، والقليل من تلك الدول نجح فى تحقيق ذلك والأكثرية من تلك الدول لم تنجح فى الخروج من دائرة التخلف الاقتصادى، ولقد اعتمدت تلك المحاولات التنموية فى غالبية الدول النامية على إستراتيجيات للتنمية لا تلائم ظروفها. وعلى الرغم من نجاح العديد من الدول النامية فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، إلا أنها لم تكن مستمرة وعادلة بمعنى عدم استفادة ومشاركة الغالبية العظمى من المواطنين فى تحقيق البرامج التنموية أو الحصول على ثمارها، وعلى ذلك يعتبر تبنى مجتمع ما فلسفة تنموية معينة، قائمة على القدرات والإرادة المجتمعية الحقيقية والوطنية لتخطيطها وتنفيذها، هو نقطة الانطلاق الأولى بدءًا من حلقات الفقر والجهل والمرض إلى دوائر التقدم المادى والبشرى والمستدام الشامل ماديًا وبشريًا وبيئيًا واجتماعيًا.

ويعتبر من أهم تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على المستوى القومى، غياب ترتيب الأولويات التنموية عمليا، من خلال صياغة وتبنى تنفيذ إستراتيجية وطنية لتمويل التنمية المستدامة، على المستوى الرسمى وغير الرسمى، تحدد المصادر الفعلية لتمويل الخطط والأهداف التنموية على أن يراعى البدء بتمويل الخدمات الاجتماعية فى المجتمع المصرى وخاصة الخدمات التعليمية والصحية، وذلك لكونهما:

- ركيزتين رئيسيتين للتنمية المستدامة فى مصر.

- يتصفا بتدنى المستوى من ناحية الكم والكيف للخدمات التعليمية والصحية فى مصر سواء على مستوى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتقديم تلك الخدمات فى مصر حاليًا.

فروض البحث: يحاول البحث اختبار الفروض التالية:

- هناك علاقة ارتباطية بين الاتجاهات الحديثة للتنمية الاقتصادية والتغيرات الوظيفية والمؤسسية والتكنولوجية المتعلقة بمعايير قياس الإشباعات البشرية، الكمية والكيفية، على المستوى السياسى والاجتماعى والاقتصادى والبيئى.
- توجد علاقة بين التحسين المستمر، من حيث الكفاءة والفعالية والعدالة والاتساق، للخدمات الصحية والعلاجية فى مصر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

أهداف البحث: وفى ضوء الفروض البحثية يحاول البحث تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح أهم الملامح الرئيسية لتطور المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وأهم مؤشرات قياسها ونظرياتها، حيث أن النجاح فى صياغة وتنفيذ أى إستراتيجية تنموية على المستوى القومى أو الدولى يعتمد فى المقام الأول على التحليل النظرى والعملى لأهم نظريات ومقاييس التنمية السابقة والمعاصرة.
- تحليل أهم الاتجاهات الحديثة فى التنمية على مستوى التنظير والقياس، مع إلقاء الضوء على الأداء الفعلى لمصر وبعض الدول العربية وفق تلك المؤشرات.
- توضيح مقترح ومبسط للعلاقة الارتباطية بين التحسين المستمر للخدمات الصحية والعلاجية فى مصر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

الدراسات السابقة:

١- دراسة (الطلافحة والمناور، ٢٠٢٠) بعنوان "تداعيات أزمة كوفيد -19 على تحقيق أهداف التنمية المستدامة "حالة الدول العربية" هدفت الدراسة البحث فى واقع الدول العربية على مستوى مؤشرات التنمية المستدامة وبيان أهم التحديات المتوقعة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة جراء تفشى فيروس كوفيد – 19، ومن ثم صياغة نموذج مقترح داعم لتحقيق تلك الأهداف فى المنطقة العربية. واعتمدت الدراسة فى تحقيق أهدافها على منهج التحليل الكيفى لمجموعة من المؤشرات الدولية بشأن توقع الآثار المترتبة على قدرة الدول العربية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى ظل تفشى فيروس كوفيد -19. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن سياسات التنمية بشكل عام والمستدامة بشكل خاص فى دول المنطقة العربية لاتزال مجزأة، ومعدلات الفقر وعدم المساواة بتزايد مستمر، وضعف أطر المشاركة فى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وضعف استدامة هياكل الإنتاج والاقتصاد وخلق فرص العمل وغيرها من المتغيرات الداعمة لاستدامة النمو.

٢- دراسة (عبد ربه، ٢٠١٩) بعنوان "قياس أثر رأس المال البشرى على النمو الاقتصادى " دراسة تطبيقية على مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٥: ٢٠١٨ ": ولقد هدفت الدراسة قياس أثر رأس المال البشرى على النمو الاقتصادى فى مصر فى الأجل الطويل باستخدام اختبار

التكامل المشترك خلال الفترة من عام ١٩٩٥: ٢٠١٨. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية فى الأجل الطويل بين كل من متوسط سنوات الدراسة وعدد الملتحقين بالتعليم الجامعى والناتج المحلى الإجمالى، وكذلك هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومى على الصحة والناتج المحلى الإجمالى، وبناء على ذلك أوصت الدراسة أن يكون تعليم الأفراد والحفاظ على صحة الأفراد من أهم أولويات صانعى السياسات.

٣- دراسة (Awokkus&Ogundari,2018) بعنوان " Human capital contribution to economic growth in Sub- Saharan Africa: Does health status matter more than education ? " هدفت الدراسة تحليل التأثير المحتمل لرأس المال البشرى على النمو الاقتصادى فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA) وركزت على بديلين لرأس المال البشرى: الصحة والتعليم، كما استخدمت الدراسة نموذجا ديناميكيًا يعتمد على طريقة تعميم النظام للحظات (system generalized method of moments) (SGMM) وتحليل بيانات تغطى ٣٥ دولة منذ عام ١٩٨٠- ٢٠٠٨. واتبعت الدراسة مواصفات نموذج ديناميكى يصف بوضوح نموذج انحدار النمو الداخلى لدراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادى والتعليم والصحة، وكان المتغير التابع هو النمو فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى للفرد، والمتغيرات المستقلة: (العمر المتوقع عند الميلاد بالسنوات كمؤشر للصحة -متوسط سنوات الدراسة وعدد الملتحقين بالتعليم الثانوى والعالى والإنفاق الحكومى كمؤشرات للتعليم) ولقد أظهرت النتائج العملية أن مقاييس رأس المال البشرى لها آثار إيجابية على النمو الاقتصادى، على الرغم من أن مساهمة الصحة أكبر نسبيا من تأثير التعليم، ويؤكد هذا الاستنتاج على أهمية كل من مقاييس راس المال البشرى ويتماشى مع الحجة فى الأدبيات التنموية أن التعليم والصحة ليسا بديلًا مثاليا عن الآخر كمقياس لرأس المال البشرى.

٤- دراسة (Chang& Shi ,2016) بعنوان " The Econometric Study on Effects of Chinese Economic Growth of human Capital " وهدفت الدراسة الى دراسة أثار رأس المال البشرى على النمو الاقتصادى فى ٣٠ مقاطعة فى الصين، واستخدمت هذه الدراسة الناتج المحلى الإجمالى كمتغير تابع والسنوات التى يتم فيها بداية الدراسة كمؤشر لرأس المال البشرى فى كل مقاطعة حيث تم تقسيم التعليم على النحو التالي(لا يوجد تعليم أو أمى (صفر سنوات) -إبتدائى (٦ سنوات)-متوسط (٨ سنوات) - ثانوى (١٢سنة) -تعليم جامعى (١٦ سنة))وتم استخدام ثلاثة متغيرات تحكمية هى: الانفتاح التجارى، معدلات نمو الموظفين فى كل منطقة، الابتكار التكنولوجى، وذلك باستخدام العديد من النماذج، وتوصلت الدراسة إلى أن رأس المال البشرى يحفز النمو الاقتصادى من خلال الابتكار التكنولوجى.

٥-دراسة(الاسكوا،٢٠١٤) بعنوان "الاقتصاد الاجتماعى التضامنى أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية" هدفت الدراسة إلى توضيح دور الاقتصاد الاجتماعى فى تحقيق العدالة

الاجتماعية معتمدة على أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية كشرط لازم للتنمية، بما تضمه من مبادىء حقوق الإنسان والمساواة والمشاركة والتنمية المستدامة وأظهرت الدراسة أنه على الرغم من النجاح النسبى الذى حققته النماذج الإنمائية التقليدية القائمة على دعم النمو المادى خلال العقود القليلة الماضية، إلا أن هذا النمو لم يثمر نجاحا فى درء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتكررة ولقدر ركزت تلك الورقة البحثية على أهمية المشاركة والمواطنة فى تعزيز قدرة البلدان الأعضاء فى الاسكوا على اعتماد سياسات اجتماعية وآليات مؤسسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والعادلة.

٦- دراسة (العيسوى وآخرون،٢٠١١) بعنوان " آفاق النموالاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية "هدفت الدراسة إلى دراسة العوامل المؤثرة فى النمو الاقتصادى وآثار الأزمة الاقتصادية عليه ولقد أظهرت تلك الدراسة أن النمو الاقتصادي الذي شهدته مصر لفترة طويلة، قبل وقوع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨، لم تتوافر له قوة الدفع الكافية لتسريع وتيرته، كما لم تتوافرله المتطلبات الضرورية لتأمين استدامته.

٧- دراسة (الغامدى، ٢٠٠٧) بعنوان "التنمية المستدامة بين الحق فى استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة": هدفت الدراسة فى توظيف كل من المنهج الوصفى والمنهج التحليلى النقدى لدراسة وتحليل أدبيات واتجاهات التنمية المستدامة وذلك من خلال الاستعراض النقدى لمفهوم الحداثة والنتائج السلبية المترتبة على تبنيه فى نظرية التنمية وخاصة فى مجال البيئة، التعريف بوجهات النظر المختلفة حول الأزمة البيئية وسبل مواجهتها، واستعراض الجهود الدولية حيال تبنى تنمية أكثر استدامة. وتوصلت الدراسة الى تقديم بعض التوصيات والاقتراحات فيما يتعلق بحماية البيئة والعمل على استدامتها.

أهمية البحث: ترجع أهمية البحث للنقاط التالية:

- يركز البحث على أهمية تبنى سياسات تنموية، فى ظل تبنى إستراتيجية قومية للتنمية المستدامة فى مصر، تعبر عن الواقع العملى للدول النامية ومن بينها مصر، حتى لا تقع الإدارة الاقتصادية فى مصر فى أخطاء الماضى ومن أهمها محاولة تطبيق لسياسات تنموية طبقت فى دول أخرى وتحت ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية مختلفة عن الواقع المصرى المعاصر.
- محاولة تفسير الأداء التنموى لمصر وبعض الدول العربية فى ضوء المؤشرات التنموية المختلفة والتى أعدتها بعض الجهات والهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة وبعض الجهات التخصصية الأخرى.
- يعتبر تبنى مجتمع ما فلسفة تنموية معينة، قائمة على القدرات والإرادة المجتمعية الحقيقية والوطنية لتخطيطها وتنفيذها هو نقطة الانطلاق الأولى بدئا من حلقات الفقر والجهل والمرض إلى دوائر التقدم المادى والبشرى والمستدام الشامل ماديا وبشريا وبيئيا

واجتماعيا. ويعتبر الإنسان هو الغاية والهدف من أى نشاط أو توجه تنموى فى دولة ما، وعلى ذلك يعتبر التعليم والصحة من أهم مرتكزات النمو فى مجتمع ما، فهما يوثران ويتأثران بالبرامج والخطط التنموية والإنمائية المادية والبشرية والاجتماعية والبيئية.

منهج البحث ومصادر بياناته:

يعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائى بالإضافة إلى استخدام الأسلوب التحليلى من خلال البيانات والمعلومات المتوافرة وكذلك الاستنتاج المنطقى لأبعاد المشكلة. وتم الاعتماد على مصادر البيانات من:

- التقارير والمنشورات المختلفة للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.
- تقارير الأمم المتحدة وبعض الهيئات التابعة لها.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولى. - معهد التخطيط القومى.
- شبكة المعلومات الدولية.
- وزارة الصحة والسكان.

هيكل البحث: سيتم تناول البحث حسب التسلسل التالي:

أولًا: تطور المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وأهم مؤشرات قياسها. .

ثانيًا: التنمية المستدامة " الاهتمام الدولى والمحلى بها. ... معوقاتها. ... متطلباتها".

ثالثًا: الإتجاهات الحديثة فى التنمية الاقتصادية.

رابعًا: إطار مقترح للتأثير المتبادل بين مقومات الخدمات الصحية والعلاجية فى مصر والأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

خامسًا: الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات للبحث.

سادسًا: قائمة المراجع.

أولا: تطور المفاهيم المتعلقة بالتنمية الإقتصادية وأهم مؤشرات قياسها:

١ـمفاهيم التنمية الاقتصادية:

تطورت مفاهيم التنمية الاقتصادية مع تطور الغايات والأهداف التى تسعى الإستراتيجيات التنموية تحقيقها منذ منتصف خمسينيات القرن الماضى وحتى الأن وفق التسلسل التالي:

١ـ١ التنمية الاقتصادية:

حاول التنظير الاقتصادى والأدبيات الاقتصادية التقليدية الوصول لتعريف ومفهوم متفق عليه للتنمية الاقتصادية إلا أنه لم يتم الاتفاق بين الاقتصاديين على مختلف إتجاهاتهم الفكرية والفلسفية فى الوصول لتعريف شامل متفق عليه للتنمية الاقتصادية. ومع كل ذلك التنوع والتباين بين الاقتصاديين فى تعريف التنمية الاقتصادية، إلا أنهم يتفقوا فى الغالب على أن "التنمية الاقتصادية تستهدف إحداث زيادة مضطردة ومستمرة فى متوسط الدخل الحقيقى للفرد عن طريق إحداث

تغييرات جذرية فى هيكل أو بنيان الاقتصاد القومى وفى أساليب وعوامل ووسائل الإنتاج المستخدمة تنقل الاقتصاد القومى من الأوضاع السائدة فيه إلى أوضاع جديدة تستفيد منها الغالبية العظمى لأفراده فى صورة ارتفاع فى مستوى معيشتهم "(الشرقاوى، ٢٠٠٩).

١-٢ التنمية البشرية

"التنمية البشرية هى عملية توسيع الخيارات أمام البشر، وتلك الخيارات ومن حيث المبدأ لانهائية وتتغير وتتطور بمرور الزمن. ويمكن ترجمة هذه الخيارات فى المصطلح الاقتصادى (الحاجة)، وأهم هذه الحاجات هو الحاجة إلى اكتساب المعرفة وإمكانية الوصول والحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياه كريمة، وكذا التمتع بمستوى مميز من الرعاية الصحية، فالتنمية البشرية ليست مجرد تنمية للموارد البشرية بل هى أشمل فهى عملية توسيع خيارات الناس "(الشرقاوى، ٢٠٠٩).

١-٣ التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هى" التنمية التى تفى باحتياجات الأجيال الراهنة من دون الجور على قدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها " (World Commission on ,1987 Environment and Development).

وبناء على ما سبق نجد أن هدف تحقيق وتعظيم رفاهية البشر هو هدف أى إستراتيجية أو توجه تنموى لأى دولة من دول العالم المعاصر، ومع أن تحقيق الرفاهية البشرية هو مفهوم واسع وغير محدد ويختلف من إنسان لأخر ومن مجتمع لأخر ومن زمن لأخر إلا أننا نرى أن أساس ووسيلة تحقيق الرفاهية البشرية فى النواحى المادية وغير المادية هو امتلاك القدرة المادية ممثله فى إرتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقى خلال فترة طويلة من الزمن فى دولة ما وبما يحقق أيضا الانتفاع من كافة وسائل الإشباع المحققة للرفاهية الملموسة وغير الملموسة وينطبق ذلك على كل من التحليل الجزئى والكلى أى على مستوى الفرد أو المجتمع.

وعلى ذلك يمكن اعتبار أن امتلاك القدرة المادية هو الغاية والهدف لأى عمل تنموى كمى وبشرى ومستدام وهو ما يمكن صياغته فى صورة أن امتلاك القدرة المادية أو الارتفاع المستمر فى متوسط دخل الفرد هو أثر وانعكاس لتحقيق التنمية المستدامة كما أنه فى نفس الوقت من العوامل الرئيسية لتحقيقها فى ظل توافر المتطلبات الأخرى لتحقيق النمو المستدام مما يعنى أن امتلاك القدرة المادية بالمفهوم الواسع لها يمثل شرطًا ضروريًا ولكن غير كافى لتحقيق التنمية المستدامة.

نلاحظ أن خريطة ترتيب الدول، وفق أى رؤية أو توجه تنموى لم تتغير كثيرا، فعلى سبيل المثال تأتى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية خاصة الدول الاسكندينافية فى قمة الترتيب وفق أى نظرة أو رؤية تنموية تأخذ بها الأمم المتحدة وتتبناها، مما يعنى أن تلك الدول تملك المقومات المادية (الإنتاجية والعلمية والتكنولوجية والبحثية) وكذا الامكانيات البشرية

والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتحقيق نمو مستدام ومستمر بالمقارنة بدول العالم الأخرى وخلال فترة طويلة من الزمن.

وبناء على ما سبق يظهر لنا أن تقسيم خريطة العالم التنموية منذ ستينيات القرن الماضى وحتى الأن لم تتغير كثيرا باستثناء الصين والنمور الأسيوية، خاصة الصين الذى أصبح اقتصادها ثانى اقتصاد فى العالم، فالدول المتقدمة والتى تملك القدرات المادية والتكنولوجية التى حققت لها أعلى متوسط دخل للفرد على مستوى دول العالم خلال سنوات متتالية وطويلة هى التى تملك أيضا أعلى قيم لدليل التنمية البشرية على مستوي العالم، هذا بالاضافة لامتلاكها أفضل ترتيب عالمى من حيث مؤشرات التنمية المستدامة سواء المؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وحديثا تقرير المنتدي الاقتصادى العالمى "النمو الشامل والتنمية لعام ٢٠١٧ (شبكة المعلومات الدولية، ٢٠١٧)وكذا مؤشر التقدم الاجتماعى لعام ٢٠١٦ (شبكة المعلومات الدولية، ٢٠١٧)، وعامى ٢٠١٧ و٢٠٢٠ (شبكة المعلومات الدولية، ٢٠٢١) وتقرير السعادة العالمى لعامى ٢٠١٧ و ٢٠٢٠(شبكة المعلومات الدولية، ٢٠٢١).

٢-أهم مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية:

واكب تطور مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية تطور المفاهيم المتعلقة بها، ومن أهم تلك المؤشرات (العيسوى، بدون سنة نشر):

٢-١المقياس التقليدى للتنمية:

يرتكز المقياس التقليدى للتنمية على حساب الناتج المحلى الإجمالى ويشتق منه بعض المؤشرات كمعدل النمو السنوى فى الناتج المحلى ومتوسط نصيب الفرد منه.

٢-٢مقاييس التقدم الإجتماعى ومستوى المعيشة:

وتركز هذه المؤشرات على نسب الأيدى العاملة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة كالزراعة والصناعة ونسب الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة ونسب الفقر وتوزيع الدخل ومعدل وفيات الأطفال ونصيب الفرد من السعرات الحرارية واستهلاك اللحوم واقتناء الأجهزة الحديثة ومتوسط عدد السكان للأطباء البشريين ومتوسط عدد السكان لعدد الأسرة المتاحة بالمؤسسات الصحية والعلاجية العامة والخاصة وغيرها من المؤشرات.

٢-٣ المؤشرات المركبة للتنمية البشرية:

ولقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائى منذ مطلع تسعينيات القرن الماضى بتكوين مؤشر للتنمية البشرية ويتكون هذا المؤشر الرئيسى للتنمية البشرية من ثلاثه مؤشرات فرعية تعبر عن مدى توسيع خيارات الأفراد فى المجالات الثلاثه (الحياة الطويلة الخالية من الأمراض- اكتساب المعرفة-تزايد فرص التمكين الاقتصادى والمتمثل فى متوسط دخل الفرد الحقيقى).

٢-٤ مؤشرات التنمية المستقلة:

وهي مؤشرات تركز على قياس درجة الاستقلالية التى تتمتع بها عملية التنمية الاقتصادية فى الدولة كمؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات ومؤشر الأمن الغذائى ومؤشر التبعية الصناعية (العيسوى، ٢٠١٠).

٢-٥ مؤشرات التنمية المستدامة:

اعتمد المجتمع الدولى فى قمة الأرض بالبرازيل عام ١٩٩٢ مصطلح التنمية المستدامة بمعنى تلبية احتياجات الجيل الحالى دون إهدار حقوق الأجيال القادمة فى الحياة فى مستوى لا يقل عن المستوى الذي تعيش فيه الأجيال الحالية. ولقد حدد المجتمع الدولى مكونات التنمية المستدامة على أنها نمو اقتصادى، تنمية اجتماعية، وحماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية بها.

وهذا يعنى أن تكون هناك نظرة شاملة عند إعداد إستراتيجيات التنمية المستدامة وتراعى فيها بدقة الأبعاد الثلاثة، وعلى ذلك يمكن اعتبار التنمية الاقتصادية المستدامة بالمساحة الناتجة عن تقاطع ثلاث دوائر يمثل كل منها نوعا أو بعدا من أبعاد ثلاثة للاستدامة وهي **(العيسوى، ٢٠١١)**:

- الاستدامة البيئية. – الاستدامة الاقتصادية. – الاستدامة الاجتماعية.

فتقاطع الدائرة الاقتصادية مع الدائرة الاجتماعية ينتج تنمية اقتصادية منصفة **(equitable)** وتقاطع الدائرة الاقتصادية مع الدائرة البيئية ينتج تنمية اقتصادية قابلة للحياة **(viable)** وتقاطع الدائرة الاجتماعية مع الدائرة البيئية ينتج تنمية اقتصادية يمكن تحملها **(bearable)** أما التنمية الاقتصادية القابلة للاستدامة فهى التى تنتج عن تقاطع الدوائر الثلاث معا.

وفي الحقيقة أن تعيين التنمية الاقتصادية المستدامة على هذا النحو يجعل من السهل إما إحلال النمو الاقتصادى محل التنمية الاقتصادية، فلا فرق أصلا بينهما، وإما نزع صفة الاقتصادية عن التنمية، ثم إلصاق صفة الاستدامة بأى منهما فالدمج بين ما هو اقتصادى وما هو اجتماعى وما هو بيئى ينتج نموًا مستدامًا أو تنمية مستدامة (العيسوى، ٢٠١١).

٢-٦ مؤشر الإطار الشامل للتنمية:

قام البنك الدولى باقتراح مفهوم للتنمية أطلق عليه " **الإطار الشامل للتنمية** " وهو مفهوم يعتمد على الجمع بين الجوانب المالية والاقتصادية من جهة، والجوانب الهيكلية والمؤسسية والاجتماعية من جهة أخرى، وتشمل هذه الجوانب ١٤ عنصرا هى **(العيسوى، بدون سنة نشر)**: (الحكم الجيد والنظيف-النظام القانونى والقضائى الجيد – النظام المالى الجيد-نظم التأمين–التعليم والمعرفة– المياة والصرف الصحى-الصحة والسكان– الطاقة– الطرق والنقل والمراصلات-التنمية الريفية– التنمية الحضرية- تنمية القطاع الخاص-القضايا ذات الأهمية الخاصة للدولة - البرامج الاجتماعية).

ثانيا: التنمية المستدامة " الاهتمام الدولى والمحلى بها. ... معوقاتها. ... متطلباتها":

تمثل التنمية المستدامة التى توازن بين الحاجات الأنية وحاجات أجيال المستقبل جوهر جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائى لما بعد عام ٢٠١٥ وتغير المناخ هو أحد الأسباب الرئيسية لإتجاه الأمم المتحدة لفكرة التنمية المستدامة، فالتغيرات المناخية تؤثر على البيئة العالمية مما يؤثر على الأنظمة الأيكولوجية فى العالم، وبناء على ذلك تساعد التنمية المستدامة فى التصدى للتغيرات المناخية، كما أنها تمكن من تلبية الحاجات الإنمائية للفقراء والضعفاء الذين كان دورهم بسيطا فى ظهور مشكلة تغير المناخ.

ويمكن لنا تعريف التنمية المستدامة: بأنها عملية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة والقطاعات الاقتصادية المختلفة وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبى احتياجات الأجيال الحالية بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هذا فى ظل مواجهة العالم خطورة التدهور البيئى الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلى عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدالة الاجتماعية.

وعلى الصعيد القومى تسعى الإدارة المصرية حاليًا وتخطط لوضع إستراتيجية قومية للنمو المستدام لمصر حتى عام ٢٠٣٠ لكافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية فى المجتمع.

أ. أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠:

تشمل الأجندة العالمية للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ الأهداف التالية (United Nations,2015):

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله.
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائى والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية فى جميع الأعمار.
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات.
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحى للجميع وإدارتهما إدارة مستدامة.
- ضمان حصول الجميع، بتكلفة ميسورة، على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- تعزيز النمو الاقتصادى المستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- إقامة بُنى أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
- الحد من التباين داخل البلدان وفيما بينها.
- جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدى لتغيّر المناخ وآثاره (مع الإحاطة علمًا بالاتفاقات التى أبرمها منتدى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ).

- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- حماية النظم الأيكولوجية البرّية وإعادتها إلى حالتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

والشكل التالي رقم (١) يوضح المحاور الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي:

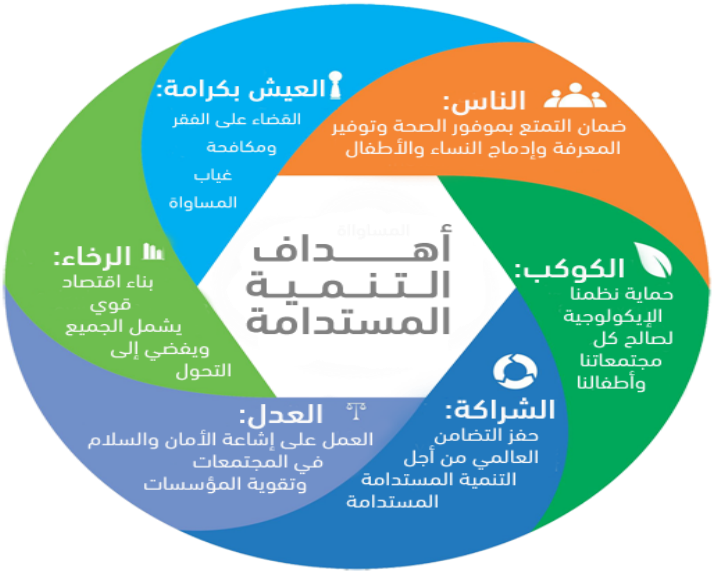

شكل رقم (١)

(محاور التنمية المستدامة الستة: الناس والعيش بكرامة والرخاء والعدل والشراكة والكوكب)

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية ٢٠١٥- فى الفترة من ٢٥ -٢٧ سبتمبر ٢٠١٥ " أوان العمل العالمى للناس والكوكب ".

ويلاحظ على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ومحاورها الستة أنها صيغت لتخدم رؤى وإستراتيجيات الدول المتقدمة فى تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعاتها أو وفق إمكانياتها المادية والبشرية، وفى إطار التغيرات المناخية، والتى تسببت الدول الصناعية المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبى بالإضافة إلى الصين فى توفير البيئة الاقتصادية والاجتماعية المناسبة والملائمة لوجودها وتعظيم أثارها السلبية على الموارد البشرية والطبيعية والبيئية والمناخية من خلال السياسات غير المحافظة فى استغلال الموارد المتجددة وغير المتجددة عبر العقودالماضية التى تلت الثورة الصناعية وحتى الأن، كما يلاحظ أن الدول المتقدمة هى أكثر الدول الغير ملتزمة بالاتفاقيات الدولية المحافظة على المناخ والبيئة، وهو ما نفذته واقعيا الإدارة الأمريكية السابقة فى مايو ٢٠١٧ من الخروج من اتفاقية باريس للمناخ.

ب: الأهداف القومية للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ فى مصر:

تبنت الإدارة الاقتصادية فى مصر بدءًا من عام ٢٠١٤(يناير – مارس ٢٠١٤) وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة فى مصر حتى عام ٢٠٣٠، ونشير فى هذا السياق لأهم المحاور الرئيسية للأهداف الإستراتيجية لمصر ٢٠٣٠ - وعلى اعتبار أن النجاح الفعلى هو فى تنفيذ وتحقيق تلك الأهداف وليس فى صياغة أهداف لايمكن تحقيقها على أرض الواقع- ولقد شملت تلك المحاور خمسة محاور رئيسية هى (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، ٢٠١٥):

١- محور السياسة الداخلية.
٢- محور الأمن القومى والسياسة الخارجية.
٣- المحور الاقتصادى ويشمل:
   - الاقتصاد. - الطاقة. - الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية.
٤- المحور الاجتماعى ويشمل:
   - التعليم. - الابتكار والمعرفة والبحث العلمى.
   - الصحة. - الثقافة.
   - العدالة الاجتماعية.
٥- محور البيئة ويشمل:
   - البيئة. - التنمية العمرانية.

ج. معوقات تحقيق التنمية المستدامة:

من معوقات تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقليمى، خاصة على مستوى الدول العربية ما يلي (مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة فى جوهانسبرج، ٢٠٠٢):

- عدم الاستقرار فى المنطقة العربية.
- مشكلة الفقر فى بعض الدول العربية والتى تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية، هذا بالإضافة للحروب الأهلية.

- استمرار التزايد السكانى فى المدن العربية واستمرار الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات.
- تعرض المنطقة العربية بصفة عامة لظروف مناخية قاسية وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوى، وارتفاع درجات الحرارة فى فصل الصيف ومعدلات البخر والنحر، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.
- محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد فى الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضى الصالحة للاستغلال فى الأنشطة الزراعية المختلفة وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة فى بعض الأقطار العربية.
- ضعف إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية والبحثية العربية وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمى والتقنى فى العالم، وخاصة فيما يتعلق بتوفير مستلزمات التنمية المستدامة فى الوطن العربى.
- حداثة تجربة المجتمع المدنى وعدم مشاركته الفعالة فى وضع وتنفيذ إستراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.
- عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى الوطن العربى، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها.
- نقص الموارد المالية وتدنى وضع البنية التحتية فى العديد من الدول العربية.
- الحصار الاقتصادى على بعض الدول العربية.
- تحدى العولمة والانخراط فى السوق العالمى.
- تدنى مستويات التنمية البشرية المحققة فى غالبية الدول العربية، خاصة مع الانخفاض الكمى والكيفى لمستوى الخدمات الاجتماعية بتلك الدول خاصة الخدمات الصحية والعلاجية والخدمات التعليمية.

ونود أن نشير فى هذا السياق لأهم التحديات الموجودة على الصعيد العالمى، والتى تواجه الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ (القضاء على الفقر بجميع أشكاله) والتى واجهت أيضا الهدف الأول من الأهداف الثمانية للألفية (القضاء على الفقر المدقع والجوع) (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٤):

- لم تحرز بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، بما فيها الدول الأعضاء الرئيسية مثل الولايات المتحدة، تقدما فى تنفيذ وعدها بشأن تخصيص ٠,٧ % من الناتج القومى الإجمالى للحد من الفقر بحلول عام ٢٠١٥، ووجه الانتقاد إلى معونات بعض البلدان التى لم تصل لنسبة ٠,٧٪.

- أن أكثر من نصف معونات الدول المتقدمة المخصصة لتحقيق الأهداف الإنمائية موجه لتخفيف عبء الديون على البلدان الفقيرة، أما المعونات المتبقية فتأخذ شكل مساعدات عسكرية ومساعدات لمواجهة الكوارث الطبيعية الأمر الذي لا ينعكس على تنمية الدول.
- أنه وفقا لقسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة **عام ٢٠٠٦** لا تحصل البلدان الخمسون الأقل نموًا إلا على ثلث المعونات التى تتدفق من البلدان المتقدمة، مما يعنى أن المعونة لا تنتقل من الأغنياء للفقراء حسب حاجتهم للتنمية بل من الأغنياء إلى أقرب حلفائهم.
- يتم نقل مليارات الدولارات مباشرة من حكومات البلدان الغنية إلى حكومات بلدان نامية تتسم فى الغالب بالفساد أو البيروقراطية، وهو ما يثير الرأى العام لدى الدول المانحة لتلك المعونات.

أما عن أهم معوقات التنمية المستدامة على المستوى العالمى، فهى لاتختلف كثيرا عن المعوقات التى تواجه الدول العربية، على اعتبار أن غالبية الدول فى العالم هى دول نامية تعيش نفس ظروف الدول العربية مع بعض الاختلافات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية-إلا أنه يمكن إضافة المعوقات التالية على المستوى العالمى:

- التفاوت الكبير بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة.
- الهجرة غير الشرعية من الدول الفقيرة للدول الغنية.
- عدم العدالة فى تسوية المنازعات الدولية، وتبعية الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية والسياسية التابعة لها للدول الصناعية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
- مشكلة التغيرات المناخية العالمية والناتجة عن الإنبعاثات الضخمة من غازات الدفيئة العالمية والتى مصدرها الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين فى المقام الأول.
- مشكلة الفقر فى الدول الفقيرة خاصة فى أفريقيا جنوب الصحراء.
- العولمة وانفتاح الأسواق وعدم قدرة منتجات الدول النامية والمتخلفة على الوصول والنفاذ للأسواق الداخلية والخارجية.
- الغزو الفكرى والثقافى الغربى على مجتمعات مختلفة فى الدول النامية والمتخلفة مما يسبب العديد من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية فى تلك الدول، وهو ما يسهم فى عدم تبنى إستراتيجية وطنية للتنمية وذلك نظرًا لغياب الفلسفة والأليات الوطنية لتحقيق أى إستراتيجية تنموية.
- عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى فى الدول الفقيرة على وجه العموم وغالبية الدول النامية أيضا.
- عدم الملائمة العملية لمقاييس ومؤشرات قياس استدامة النمو المصممة والمخططة لظروف البلدان المتقدمة على التطبيق للقياس فى حالة الدول النامية والفقيرة.
- تفشى ظاهرة الفساد والمحسوبية والبيروقراطية الإدارية فى معظم دول العالم الثالث.

- ضعف إمكانيات رأس المال الاجتماعى، المادية والمعنوية، على دعم ومساندة برامج وسياسات النمو المستدام فى كافة القطاعات الاقتصادية بالدول النامية.
- وجود جماعات المصالح المحلية، والتابعة فى كافة توجهاتها المستقبلية، فى المجال السياسى والاقتصادى والاجتماعى، لجماعات المصالح العالمية والتى هى فى الواقع تحقق مصالح وأهداف الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى، ومن ثم مصالح الدول الأم وهي الدول الصناعية المتقدمة، وذلك على حساب الأهداف القومية للتنمية التى تستهدف تحقيقها الدول النامية أو الفقيرة.

ومن الجدير بالذكر أن وجود تلك المعوقات لا يعنى عدم نجاح أى تجارب تنموية تبغي استدامة النمو فى دول العالم الثالث، فتلك المعوقات لا ينبغى أن تكون مبررًا للفشل فى تحقيق ذلك، فالعديد من الدول النامية حققت معدلات نمو مرتفعة ومستدامة وخرجت من طور الدول المتخلفة إلى مصاف الدول الأخذة فى النمو مع كل التحديات التى واجهتها داخليًا وخارجيًا وعلى كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والمثال الواقعى لذلك هو الصين ودول كثيرة فى شرق وجنوب شرق أسيا والبرازيل والأرجنتين وتركيا.

وعلى مستوى الواقع التنموى المصرى، يواجه أى توجه تنموى بقيود على التنمية نذكر منها (العيسوى وآخرون، ١٩٩٩):

- انخفاض مستوى التعليم.
- ضعف تنظيم نشاط البحث والتطوير.
- انخفاض المستوى المهارى للعمالة المصرية.
- محدودية معدلات الادخار.
- ازدواجية الهيكل الصناعى (بشقيه التقليدى والحديث).

كما ينبغى لتحقيق التنمية المتوازنة إقليميًا لأي توجه تنموى (مستدام – بشري – مادي) القضاء على أو تقليل التباينات الاجتماعية والاقتصادية بين محافظات وأقاليم الجمهورية، والتى تعتبر من أهم التحديات الرئيسية لتحقيق تنمية حقيقية وعادلة بمختلف أقاليم مصر، ومن أهم تلك التباينات (البقلى، ٢٠١٦):

- التوزيع غير المتوزان للسكان على كامل مساحة الجمهورية، وأن هذا النمط يتأثر بشكل مباشر بالتوسع الحضرى المتسارع.
- التباين فى النمو السكانى بالمحافظات يتأثر بشكل أساسى بالزيادة الطبيعية للسكان والهجرة.
- التفاوتات الإقليمية فيما يتعلق بالخدمات الصحية بشقيها المادى والبشرى.
- التباينات فى الجوانب التعليمية، خاصة مؤشر الأمية الذي قد يرتبط بمدخلات العملية التعليمية ومدى توفرها بالمحافظات.

- عدم وجود أليات محددة وواضحة تستخدم من قبل المخطط بهدف إحداث تنمية متوازنة إقليميًا، وإن وجدت تلك الأليات فهى غير مفعلة أو لا ترتبط بالوضع التنموى الراهن بالمحافظات.

د. المتطلبات الرئيسية لتحقيق الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ :

يعد تطبيق الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون على المستوى القومى والدولى وما يلزمه من سياسات مواتية وداعمه، ومؤسسات كفئة وفعالة وموارد كافية من المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، بأبعادها الثلاثة المتمثلة فى النمو الاقتصادى والتنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٢).

فأحد الأسباب الرئيسية لعدم وصول ثمار التنمية الاقتصادية إلى العديد من السكان والمناطق الفقيرة فى العالم هى الحوكمة الضعيفة المتمثلة فى ضعف المشاركة ونقص الشفافية والمحاسبة المصحوبة بعدم عدالة فى توزيع الدخل، كما أن هناك الكثير من الانتقادات التى وجهت للأهداف الإنمائية للألفية منها **(UN ,2007):**

- لم يتم تحديد تلك الأهداف من خلال المشاركة والتوافق.
- قدمت تلك الأهداف معالجة واحدة لا تتناسب مع الاحتياجات المختلفة للدول.
- لم تحظ العديد من القيم والأهداف الأساسية لإعلان الألفية بتركيز كافى على التصدى لأوجه عدم المساواة والضغوط الديموغرافية والاستدامة البيئية وحقوق الإنسان والحريات والسلام الاجتماعى.

ومما لا شك فيه أن أى نجاح لأهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ يتطلب دعم دور القانون والمؤسسات التشريعية والقضائية والارتقاء بحقوق الإنسان والشفافية والمشاركة والمحاسبة فى عمليات صنع القرار، وذلك من خلال حزمة من السياسات والإجراءات الدولية والإقليمية التى تراعى الخصوصية المكانية والثقافية، واتباع نهج مترابط تكون فيه إستراتيجيات التمويل جزء لا يتجزأ من الإستراتيجيات القومية للتنمية المستدامة معززة بدعم وتعاون دولى فى إطار من الشراكة العالمية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٤).

ونرى أن هناك العديد من الاعتبارات يراعى أخذها فى الحسبان عند تنفيذ الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ فى مصر، نذكر منها:

- ضرورة وجود المساندة الشعبية والأهلية للأهداف الإنمائية ٢٠٣٠ وذلك من خلال تحديد وصياغة الفلسفة المجتمعية المصرية للتنمية المستدامة وبما يحقق التناسب والتناغم بين الأهداف الفعلية للتنمية المستدامة والإمكانيات الحقيقية للمجتمع المصرى.
- أهمية رأس المال الاجتماعى، وخاصة بقطاعى الصحة والتعليم كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة فى مصر
- التوزيع العادل لعوائد التنمية على المشاركين الفعليين فيها، وبما يحقق فى النهاية نموذج تنموى يتصف بالعدالة المستدامة واقعيا، ويحتاج ذلك لأطر مؤسسية وتشريعية وقانونية

تحدد حقوق وواجبات كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع، وبما يتناسب مع مشاركتها فى تحقيق الأهداف الإنمائية واقعيا.

- تبنى إستراتيجيات وطنية لتمويل التنمية المستدامة، تحدد المصادر الفعلية لتمويل الخطط والأهداف التنموية على أن يراعى البدء بتمويل الخدمات الاجتماعية فى المجتمع المصرى، وخاصة الخدمات التعليمية والصحية، وذلك لكونهما ركيزتين رئيسيتين للتنمية المستدامة فى مصر، هذا فضلا عن المستوى المتدنى من ناحية الكم والكيف للخدمات التعليمية والصحية فى مصر، سواء على مستوى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتقديم تلك الخدمات فى مصر حاليًا.
- أهمية الدور الحكومى الداعم والمخطط والمنفذ (خاصة للخدمات الإجتماعية والسلع والخدمات الإستراتيجية) لكافة برامج التنمية المستهدفة ولكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع، وعدم الاعتماد المطلق على القطاع الخاص فى تنفيذ الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وعلى وجه العموم يوجد العديد من الأليات والمتطلبات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ نذكر منها ما يلي (النمر، وأخرون، ٢٠١٥):

- المشاركة والشراكة.
- المساءلة والمحاسبة.
- أليات مستقلة للمتابعة.
- جودة الإحصاءات والبيانات.
- توطين ودمج الأهداف بخطط التنمية.
- الشفافية فى مناقشة النتائج.
- تمويل التنمية المستدامة.
- سيادة القانون.
- الإصلاح الإدارى.

ونشير فى هذا السياق، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، أنه فى إطار تحقيق الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وهو **"القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائى والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة"**، فلقد استعرضت أحد الدراسات الحديثة أهم المؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائى فى مصر، مع إقتراح الأليات المختلفة لتحقيق هذا الهدف على المستوى القومى، **وهو ما توضحه النقاط التالية (النمر، وآخرون، ٢٠١٦):**

- وفقا لمؤشر الأمن الغذائي العالمى **(GFSI)**، إحتلت مصر فى عام **٢٠١٥** المركز الـ٤٧ بين دول العالم (١٠٩دولة)، حيث حصلت على ١٠٠/٦١,٨ نقطة بالنسبة للمؤشر العام للأمن الغذائى (وهو المتوسط المرجح لنقاط المؤشرات الثلاثة المكونة للمؤشر العام وهي **تحمل التكاليف، والاتاحة، والجودة والسلامة).**

- أن نسبة من يعانون من الجوع أو نقص الغذاء فى مصر تقل عن ٥ %، ولا تضعها تلك النسبة فى مصاف الدول التى تعاني من إنتشار حالات الجوع.
- تراجعت قدرة مصر على إتاحة الغذاء من حوالي ٩١,٥٪ فى عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٨٥,٥٪ فى عام ٢٠٠٩، ومن ثم تزايدت نسبة الاعتماد على الواردات، حيث بلغت قيمة فاتورة الواردات الغذائية الإجمالية فى عام ٢٠١٣ نحو ١١,١ مليار دولار.
- تراجعت نسبة الاستثمارات الزراعية من جملة الاستثمارات بمختلف القطاعات الاقتصادية من نحو ١٣,٢ % خلال الفترة من عام ١٩٩٨ -٢٠٠٢ إلى ٢,٤ % فى عام ٢٠١٣.
- وجود شكل من أشكال التمييز فيما يتعلق بحيازة المرأة للاراضى الزراعية فى مصر، حيث بلغت نسبة الحائزات للأراضى الزراعية من الإناث فى التعداد الزراعى لعام ١٩٩٠/١٩٨٩ نحو ٨,٣٪ من جملة عدد الحائزين، تراجعت إلى نحو ٣,٩ % فقط فى عام ٢٠١٠/ ٢٠٠٩.
- ومن متطلبات تحسين أوضاع الأمن الغذائى فى مصر، توفير البيانات والإحصاءات التى ترسم خريطة الجوع فى مصر، نشر وزيادة الوعي الصحى والغذائى، تطوير الأنماط الاستهلاكية والثقافية الغذائية لدى مختلف الفئات والطبقات من السكان، دعم وتعزيز الامكانيات والقدرات للأجهزة البحثية والإرشادية، وجود كيان مؤسسى رفيع المستوى مسئول عن تصميم وتنفيذ وتنسيق سياسات الأمن الغذائى والتغذية، وتعزيز الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعى التى تدعم الحصول على الغذاء أثناء الأزمات.

ثالثا: الإتجاهات الحديثة فى التنمية الاقتصادية:

تتسابق المجتمعات إلى وضع خطط تنموية بهدف النهوض بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية لرفع المستوى المعيشى للأفراد وقد يؤدى ذلك إلى النمو وبالتالي التغيير والزيادة فى الاستهلاك والادخار والناتج القومى. ويعتبر النمو الاقتصادى شرط ضرورى للتخفيف أو تلافى الفقر ولكنه ليس بشرط كافى لتحقيق ذلك، حيث أن النمو السريع غير المتوازن غالبا ما يؤدى إلى مشاكل بيئية تزيد من بؤس المجتمع المعنى بالتنمية.

وتتفاوت المشاكل البيئية التى يواجهها مجتمع ما حسب مفهوم ومنهاج التنمية التى يتبناها المجتمع ووفق مرحلة نموه الاقتصادى وسياسته الإدارية تجاه البيئة. وتتصف كثير من السياسات البيئية فى الدول النامية بضعف مقوماتها وهو ما يؤدى إلى سهولة استيراد وانتقال التقنية والمصانع من الدول الصناعية المتقدمة المسببة لكثير من التلوث البيئى (صديقى، ٢٠١٠).

ومع الإعلان عن الأهداف الإنمائية المستدامة الجديدة فى مارس ٢٠١٦، بدأت العديد من الدول فى تبنى إستراتيجيات جديدة تركز على ما يسمى النمو الاحتوائى الشامل، وقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة فى مؤتمر الأمم المتحدة ريو + ٢٠ فى عام ٢٠١٢، وذلك فى محاولة لتشجيع دول العالم على تبنى إستراتيجيات النمو الأخضر والنمو الشامل.

ويعـرف البنـك الـدولى النمـو الاحتـوائى الشـامل بأنـه **" اقتصـاديات التنميـة المسـتدامة "**. ولتوضيح المعنى بصورة أدق يمكن تقسيم مفهوم النمو الاحتوائى الشامل إلى قسمين:

أ. النمو الشامل. ب. النمو الأخضر.

أ-النمو الشامل الاحتوائى:

عرف البنك الدولى النمو الاحتوائى بأنه: النمو الذي يتحقق معه الحد السريع والمستدام من الفقر والذي يتيح لأكبر عدد ممكن فرصة المساهمة والاستفادة من النمو الاقتصادى، وبالتالي فإن النمو الشامل قائم على ركيزتين أساسيتين هما (وزارة التخطيط والتعاون الدولى، ٢٠١٥):

- السرعة والاستمرارية فى تنفيذ المشروعات التى من شأنها الحد من الفقر.
- إدراج أكبر عدد ممكن من طبقة الفقراء للمشاركة فى النمو وبالتبعية الاستفادة منه.

وهكذا يعنى النمو الشامل فى الأساس بتضمين الجميع فـى عمليـة النمـو، بغـض النظـر عن الطبقة الاجتماعية والنوع والدين، ووفقا للبنك الدولى فإن النمو سيكون شـاملًا عنـدما يكـون مستدامًا فى المدى الطويـل، ويتحقـق مـن خـلال قاعـدة عريضـة فـى المجتمـع وبمسـاهمة جميـع القطاعات ويستفيد منه جميع أفراد المجتمع. ويجب أن تفهم الشمولية بمعنى التركيز علـى تكـافؤ الفرص من حيث الوصول إلى الأسواق والمـوارد والبيئـة التنظيميـة وبمشـاركة رجـال الأعمـال والأفراد (Justine ,2011).

ولقد أصدر المنتدى الاقتصادى العالمى تقريرا تحت عنوان **" النمـو الشـامل والتنميـة لعام ٢٠١٧"** وهو عبارة عن تقييم دقيـق لمسـتويات دول العـالم وأدائهـم فـى التنميـة الاقتصـادية واستهدف التقرير إبراز العديد مـن العناصـر التـى تـؤدى إلـى تحقيـق نمـو أكثـر شـمولا **(شـبكة المعلومات الدولية، ٢٠١٧)**، شـمل التقريـر علـى سـبعة مؤشـرات رئيسـية (ينـدرج تحتهـا ١٥ مؤشر فرعى) وتم تركيب وتكوين تلك المؤشرات لمساعدة دول العـالم لتحقيـق التقـدم والتنميـة، ويتم من خلالها تحديد العوامل التى تؤثر على وجود مشاركة مجتمعيـة تسـهم فـى تحقيـق التنميـة الاقتصادية والاستفادة من عوائدها (ومن هنا يظهر الدور الذى يساهم به رأس المال الاجتماعى المادى والمعنوى فى تحقيق استدامة النمو).

تم تجميع كل هذه المؤشرات فى مؤشـر عـالمى مركـب سـمى بمؤشـر التنميـة الشـاملة **IDI** والـذي يقـيس إتجـاه التنميـة الشـاملة تراكميـا خـلال الـــخمس سـنوات الأخيـرة **(٢٠١١-٢٠١٥)** لعدد ١٠٩ دولة من الدول التى تتوافر بياناتها لدى المنتدى الاقتصادى العالمى. تضمن التقرير **١٠٩** دولة مقسمة إلى مجموعتين أساسيتين المجموعـة الأولـى تضـم ٣٠ دولـة متقدمـة، والمجموعة الثانية تضم ٧٩ دولة نامية، ومقسمة إلى ثلاث شرائح فرعية وهي:

- الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل وعددها ٢٦ دولة.
- الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل وعددها ٣٧ دولة.
- الدول منخفضة الدخل وعددها ١٦ دولة.

تتمثل المؤشرات السبعة الأساسية للتقرير فى ما يلي (World Economic Forum,2015):

- **تطوير التعليم والمهارات**: ويتضمن ذلك إتاحة التعليم والجودة والإنصاف كركائز فرعية.

٢. البنية التحتية والخدمات الأساسية: ويتضمن ذلك توفر البنية التحتية الأساسية والرقمية والخدمات المتعلقة بالصحة والبنية التحتية كركائز فرعية.

- **مكافحة الفساد**: ويتضمن ذلك الأخلاقيات فى مجال السياسة والأعمال وتركز الأموال كركائز فرعية.
- **الوساطة المالية فى الاقتصاد الحقيقى**: ويتضمن ذلك النظام المالى والقيام بدور الوساطة المالية للاستثمارات فى قطاع الأعمال كركائز فرعية.
- **بناء رؤوس الأموال وريادة الأعمال**: ويتضمن ذلك امتلاك المشروعات الصغيرة وامتلاك البيوت والأصول المالية كركائز فرعية.
- **التوظيف وأجور العمال**: ويتضمن ذلك التوظيف المنتج والتعويضات المادية وغير المادية للعمالة كركائز فرعية.
- **التحويلات المالية**: ويتضمن ذلك القانون الضريبى والحماية الاجتماعية كركائز فرعية.

ويتضمن التقرير المقارنة بين أوضاع البلدان التى شملها، وقد تم تقسيمها إلى أربع مجموعات وهى المجموعة الأولىالدول المتقدمة (والتى يكون متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فيها أكثر من ١٧٠٠٠ دولار)،المجموعة الثانية الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع (ويكون بها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بين ٦٠٠٠-١٦٩٩٩دولار)،المجموعة الثالثة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض(والتى يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بها بين ١٣٢٠ – ٥٩٩٩ دولار)،والمجموعة الرابعة الدول ذات الدخل المنخفض(ويكون بها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى أقل من ١٣٢٠ دولار).

ولقد تم وضع جداول منفصلة لكل مجموعة من المجموعات الأربع ومقارنة القيمة التى حصلت عليها الدولة فى الركيزة الرئيسية والركائز الفرعية، وذلك من خلال لوحة إرشادية بألوان الإشارات المرورية لقياس النمو الشامل والمستدام، وتم ترتيب الدول وفقا لمجموعاتهم:

- حيث يعنى اللون الأحمر أقل مستوى من الأداء داخل المجموعة.
- ويعني اللون الأصفر مستوى متوسط من الأداء.
- أما اللون الأخضر الداكن فيعبر عن أفضل مستوى من الأداء داخل المجموعة.

وتتدرج قيمة المقياس للركائز الرئيسية والفرعية بين القيمة ١ تعبيرا عن أسوأ أداء، والقيمة ٧ تعبيرا عن أفضل أداء.

وعلي ذلك يساعد التقرير على تصوير وضع الدول المعنية بناء على عنصرين **هامين**:

- **العنصر الأول:** يركز على تقديم صورة أكثر تكاملا وشمولا لوضع التنمية الاقتصادية فى البلدان محل القياس بدلا من التركيز على قياس نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى كمؤشر للقياس فقط.
- **العنصر الثاني:** يسلط الضوء على دور الحكومات والجهات المعنية حتى يتم تقييم أثر التغير السياسى بشكل موضوعى طبقا لأدائها.

صنف التقرير مصر ضمن مجموعة الدول النامية والتى تضم ٧٩ دولة، وجاءت مصر فى المركز ٧٣ ضمن مجموعة الدول النامية فى مجموعة الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل وعددها ٣٧ دولة، حيث جاء تصنيفها فى مؤشرات هذه المجموعة على النحو التالي:

- **التعليم:** المركز ١٧ من بين ٣٤ دولة (نظرا لعدم توافر بيانات عن بعض الدول من بين ٣٧ دولة).
- **البنية التحتية والخدمات الأساسية:** المركز ١٣ من بين ٣٧ دولة.
- **مكافحة الفساد:** المركز ١٥ من بين ٣٧ دولة.
- **الوساطة المالية في الاقتصاد الحقيقي:** المركز ٣٣ من بين ٣٧ دولة.
- **بناء رؤوس الأموال وريادة الأعمال:** المركز ٢٦ من بين ٣٧ دولة.
- **التوظيف وأجور العمال:** المركز ٣٤ من بين ٣٧ دولة.
- **التحويلات المالية:** المركز ١٩ من بين ٣٦ دولة (نظرا لعدم توافر بيانات عن بعض الدول من بين ٣٧ دولة).

وجاءت فترة تقييم التقرير من عام (٢٠١١- ٢٠١٥) التى واجهت فيها مصر بعض التحديات من ثبات فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، هذا بالإضافة لبعض الاختلالات الدائمة والمزمنة بالاقتصاد المصرى مثل عدم المساواة فى توزيع الدخل والثروة وارتفاع معدل البطالة، وارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلى الإجمالى (لم يشير التقرير إلى دين محلى أو خارجى). وأشار التقرير أن التعليم فى مصر لا يصل إلى نسبة كافية من السكان وينقصه الجودة، وأضاف التقرير أنه على الرغم من المشروعات الجديدة التي شهدتها مصر وفرص العمل الجديدة التى تم توفيرها فإن النمو سيظل مقيدا بنقص التمويل وضعف البنية التحتية فى وسائل الاتصالات.

ب النمو الأخضر The Green Growth:

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه: الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن فى رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، فى حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الأيكولوجية. ويمكن النظر للاقتصاد الأخضر فى أبسط صورة كاقتصاد

تقل فيه إنبعاثات الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد، كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١١).

ويمكن تعريف الاقتصاد الأخضر أيضًا بأنه أحد الفروع الحديثة لعلم الاقتصاد والذى يهدف من خلال برامجه وسياساته المختلفة إلى استدامة تعظيم المنفعة الزمنية والمكانية والبيولوجية والفنية عند استغلال الموارد الاقتصادية من قبل الأفراد والمشروعات والهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية سواء كانت تلك الموارد طبيعية أو مصنوعة أو موارد اجتماعية ومؤسسية وبشرية، وذلك من خلال المحافظة على البيئة بمفهومها الشامل بمعنى المحافظة على البيئة المادية والمتمثلة فى الموارد الأرضية – بما تحويه من موارد متجددة وغير متجددة – ومياه الأنهار والمحيطات، والمناخ والهواء وكافة الموارد المادية الأخرى، المحافظة على الموارد البشرية والمؤسسية والتراث الإنسانى والحضارى، المحافظة على الموارد غير المادية مثل العلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد والأعراف الإنسانية والإبداع الإنسانى فى مختلف المجالات، المحافظة على القيم المجتمعية والحقوق الاجتماعية والسياسية والقانونية للبشر، والمحافظة على التطور التقنى والفنى والتكنولوجى بما يتلاءم مع متطلبات التطور التاريخى والفكرى للمجتمعات الإنسانية.

ويركز الاقتصاد الأخضر على قطاعات اقتصادية رئيسية باعتبارها رائدة للانتقال نحوه، بما فى ذلك الرفاهية والمساواة الاجتماعية بين البشر، وتقليل المخاطر البيئية والندرة الأيكولوجية، وتخضير القطاعات الاقتصادية وفى كثير من هذه القطاعات يمكن أن تتولد أثار خارجية موجبة تعمل على زيادة الثراء الفردى والاجتماعى، ونمو المخرجات الاقتصادية الكلية والجزئية، وتوفير الوظائف الجديدة وتقليل الفقر. وتوجد هذه الفرص بوفرة فى مجالى الطاقة المتجددة وكفاءة الموارد وهي تشمل كفاءة الطاقة فى الصناعة والإسكان، كفاءة استخدام الموارد فى الصناعة، وتحسين إدارة المخلفات.

وبناء على ذلك يعد الاقتصاد الأخضر ألية للتنمية المستدامة، فإذا كانت التنمية الاقتصادية قد سعت إلى تحقيق المساواة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتوزيعها توزيعا مكانيًا (التوزيع الأفقى لمخرجات التنمية) فإن الاقتصاد الأخضر يسعى إلى تحقيق هذه العدالة بين الأجيال المتعاقبة (زمنيًا أوالتوزيع الرأسى لمخرجات التنمية) أى الحفاظ على الموارد واستمرار استخدامها بكفاءة وعدم إهدارها من أجل الأجيال القادمة.

ويمكن القول إنه إذا كان النمو الشامل يهتم بتحقيق رفاهية الجيل الحالى، مع مراعاة مشاركة الجميع، والنمو الأخضر يعنى بتحقيق رفاهية الأجيال القادمة، فالنمو الأخضر الشامل يهتم بتحسين رفاهية الجيل الحالى والمستقبلى، ومشاركة الجميع أيضا فى تحقيق النمو والإستفادة من عوائده، وذلك من خلال تعظيم كفاءة استغلال كل من:

- الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.
- كافة أشكال رأس المال الاجتماعى المادى والمعنوى.

- التقنيات المحلية والعالمية فى فنون الإنتاج والاستهلاك والتوزيع.
- العناصر البيئية والمناخية المتاحة محليا وإقليميا وعالميا.

جـ مؤشر التقدم الاجتماعى Social Progress Index:

أطلقت مؤسسة " The Social Progress Imperative " مؤشر التقدم الاجتماعى " The Social Progress Index" وذلك منذ عام ٢٠١٤، والذي يقيس أداء عدد من الدول فيما يتعلق بأبعاد الأداء الاجتماعى والبيئى، وهو الإطار الأكثر شمولا لقياس التقدم الاجتماعى وهو المقياس الأول لقياس التقدم الاجتماعى بشكل مستقل عن الناتج المحلى الإجمالى، وقد اعتمدت منهجية قياس مؤشر التقدم الاجتماعى العالمى، على عدة معايير لتقييم مستوى التقدم الاجتماعى والرفاهية فى الدول محل الدراسة. وتنقسم المعايير إلى ثلاث فئات، كل فئة تحتوي على عدد من العناصر (شبكة المعلومات الدولية، ٢٠١٧):

- **الفئة الأولي: تأتى تحت عنوان " الحاجات الإنسانية الأساسية "** ويندرج تحتها عناصر التغذية والرعاية الصحية الأساسية والمياه والصرف الصحى والسكن والمأوى والأمان الشخصى.
- **الفئة الثانية: جاءت تحت عنوان " أساسيات الرفاهية "** ويندرج تحتها عناصر إتاحة الوصول للمعرفة، إتاحة الوصول للمعلومات والاتصالات، توفير وتحسن الخدمات الصحية والعلاجية، وجودة البيئة.
- **الفئة الثالثة: وهي تحت عنوان الفرصة** ويندرج تحتها عناصر الحقوق الشخصية، الحرية الشخصية والاختيار، التسامح والاندماج، وإمكانية الوصول لتعليم متقدم.

ويقيس المؤشر الدول محل الدراسة وفقا للعناصر المذكورة أعلاه بتقييم يبدأ من **صفر** – ١٠٠، حيث يعبر الصفر عن أدنى مستوى للتقدم الاجتماعى، وتعبر الـــ١٠٠ عن أعلى مستوى للتقدم الاجتماعى.

وتحسب كل فئة من **صفر** – ١٠٠ على أن يكون مستوى التقدم الاجتماعى هو متوسط التقييمات التى حصلت عليها الدولة فى الفئات الثلاث. ويوضح الجدول التالي رقم **(١)** أهم عناصر مؤشر التقدم الاجتماعى:

جدول رقم (١) العناصر الرئيسية لمؤشر التقدم الاجتماعىSocial Progress Index

1.Basic Human Needs:	2. Foundation of Wellbeing:	:3.Opportunity
1-1:Nutrition and Basic Medical Care	2-1: Access to Basic Knowledge.	3-1: Personal Right
1-2:Water and Sanitation	2-2: Access to information and Communications.	3-2: Personal Freedom and Choice.
1-3: Shelter	2-3: Health and Wellness.	3-3: Tolerance and Inclusion.
1-4: Personal Safety	2-4: Environmental Quality	3-4: Access to Advanced Education

المصدر: شبكة المعلومات الدولية فى ٢٠١٧/٤/٢٣ – موقع مؤسسة " The Social Progress Imperative ":

http://www.socialprogressimperative.org/global-index/methodolgy/

وقد صدر فى يوليو ٢٠١٦ المؤشر العالمى للتقدم الاجتماعى عن عام ٢٠١٦، وهو الذي يظهر مستوى الرفاهية للدول ويحدد أفضلها للعيش، متضمنًا ١٣٣ دولة حول العالم. والجدول التالي رقم (٢) يوضح ترتيب الدول العشر الأولى حسب مؤشر التقدم الاجتماعى لعام ٢٠١٦:

جـــــــدول رقم (٢)

ترتيب الدول العشر الأولى حسب مؤشر التقدم الاجتماعى لعام ٢٠١٦

الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر
١	فنلندا	٩٠,٠٩
٢	كندا	٨٩,٩٤
٣	الدانمارك	٨٩,٣٩
٤	إستراليا	٨٩,١٣
٥	سويسرا	٨٨,٨٧
٦	السويد	٨٨,٨٠
٧	النرويج	٨٨,٧٠
٨	هولندا	٨٨,٦٥
٩	المملكة المتحدة	٨٨,٥٨
١٠	أيسلندا & نيوزيلندا	٨٨,٤٥ & ٨٨,٤٥

Source: The Social Progress Imperative (SPI) , The Social Progress Index 2016, (Washington D.C.: SPI, 2016) , P.50.

وفى الوقت الذي سيطرت فيه دول قارة أوروبا على المراكز العشرة الأولى بالمؤشر إحتلت دول أفريقيا على أخر عشر مراكز فى المؤشر، وذلك بوجود ثمانى دول أفريقية ودولتين من قارة أسيا هما أفغانستان التى جاءت فى المركز رقم ١٣٢ واليمن التى جاءت فى المركز رقم ١٢٧، أما على مستوى ترتيب الدول العربية، والذي تضمن التقرير ترتيب ١٣ دولة عربية من بين ٢٢ دولة وتوزعت تلك الدول على قارتى أسيا وأفريقيا بالتساوى. ويظهر الجدول التالي رقم **(٣)** ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التقدم الاجتماعى لعام ٢٠١٦، والتي تفوقت الدول العربية فى أسيا على الدول العربية فى أفريقيا كما جاءت مصر فى المرتبة ٨٩ عالميًا والتاسعة عربيًا.

جـــــدول رقم (٣) ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التقدم الاجتماعى لعام ٢٠١٦

الترتيب		الدولة	قيمة المؤشر
عالميا	عربيا		
٣٩	١	الإمارات	٧٣,٦٩
٤٥	٢	الكويت	٧١,٨٤
٥٦	٣	تونس	٦٨
٦٥	٤	السعودية	٦٦,٣
٧١	٥	الأردن	٦٥,٤٣
٧٤	٦	لبنان	٦٤,٤٢
٨٦	٧	المغرب	٦١,٩٢
٨٨	٨	الجزائر	٦١,١٨
٨٩	٩	مصر	٦٠,٧٤
١٠٤	١٠	العراق	٥٢,٢٨
١٢٠	١١	جيبوتي	٤٦,٣٠
١٢٢	١٢	موريتانيا	٤٦,٠٨
١٢٧	١٣	اليمن	٤١,٧٦

Source: The Social Progress Imperative (SPI), The Social Progress Index 2016, (Washington D.C.: SPI, 2016).

ولقد صدر فى ٢٠ يونيو ٢٠١٧ مؤشر التقدم الاجتماعى لعام ٢٠١٧ وكان ترتيب أفضل ١٠ دول وأسوأ ١٠ دول كما هو موضح بالجدولين التاليين رقم **(٤)**، **(٥)** على التوالى:

جـــــــــــدول رقم (٤)

الدول العشر الأولى حسب مؤشر التقدم الاجتماعى ٢٠١٧

الدولة	الترتيب حسب قيم المؤشر الرئيسى للتقدم الاجتماعى	قيم المؤشر الرئيسى للتقدم الاجتماعى	الترتيب حسب مؤشر الحاجات الانسانية الأساسية	قيمة المؤشر الفرعى للحاجات الانسانيةالأساسية	الترتيب حسب مؤشر أساسيات الرفاهية	قيمة المؤشر الفرعى أساسيات الرفاهية	الترتيب حسب مؤشر الفرصة	قيمة المؤشر الفرعى الفرصة
الدانمارك	١	٩٠,٥٧	١	٩٦,٧٩	٥	٩٠,٨٦	٨	٨٤,٠٦
فنلندا	٢	٩٠,٥٣	٣	٩٦,١٦	١٠	٨٩,٥٢	٣	٨٥,٩٠
ايسلندا	٣	٩٠,٢٧	١٠	٩٤,٩٦	١٢	٨٩,٠٦	٢	٨٦,٨١
النرويج	٣	٩٠,٢٧	٧	٩٥,٤٤	٢	٩١,١٥	٧	٨٤,٢١
سويسرا	٥	٩٠,١٠	٢	٩٦,١٨	١	٩١,٧٥	١٢	٨٢,٣٧
كندا	٦	٨٩,٨٤	١١	٩٤,٨٨	٢١	٨٦,٦٤	١	٨٨
هولندا	٧	٨٩,٨٢	٩	٩٤,٩٧	٢	٩١,١٥	٩	٨٣,٣٣
السويد	٨	٨٩,٦٦	٨	٩٥,٣٦	٦	٩٠,٤	١٠	٨٣,٢١
أستراليا	٩	٨٩,٣	١٣	٩٤,٤٤	١٣	٨٨,٨٢	٦	٨٤,٦٥
نيوزيلندا	٩	٨٩,٣	١٥	٩٣,٨٦	١٤	٨٨,٧٢	٥	٨٥,٣١

المصدر: شبكة المعلومات الدولية فى ٢٠١٧/٧/١٠:

https://en.wikipedia.org/wiki/list_of_countries_by_Social_Progress_Index

جـــــــــــدول رقم (٥)

الدول العشر الأخيرة حسب مؤشر التقدم الاجتماعى ٢٠١٧

الدولة	الترتيب حسب قيم المؤشر الرئيسى للتقدم الاجتماعى	قيم المؤشر الرئيسى للتقدم الاجتماعى	الترتيب حسب مؤشر الحاجات الانسانية الأساسية	قيمة المؤشر الفرعى للحاجات الانسانيةالأساسية	الترتيب حسب مؤشر أساسيات الرفاهية	قيمة المؤشر الفرعى أساسيات الرفاهية	الترتيب حسب مؤشر الفرصة	قيمة المؤشر الفرعى الفرصة
مدغشقر	١١٩	٤٧,٤	١٢٢	٤٥,٥٢	١١٧	٥٤,٧٥	٩٧	٤١,٩٧
سيراليون	١٢٠	٤٧,١	١٢٥	٤٣,٤٩	١٠٦	٥٨,٦٣	١٠٨	٣٩,١٩
أثيوبيا	١٢١	٤٥,٢٩	١١٠	٥٢,١٩	١١٩	٥٤,٢٦	١٢٣	٢٩,٤٢
اليمن	١٢٢	٤٣,٤٦	١٠٥	٥٤,٢٤	١٢٢	٥٢,٠٣	١٢٧	٢٤,١١
غينيا	١٢٣	٤٣,٤	١٢٣	٤٤,٩٩	١٢١	٥٣,٢٢	١٢٢	٣١,٩٨
النيجر	١٢٤	٤٢,٩٧	١١٦	٤٧,٩٢	١٢٥	٤٥,٩٢	١١٩	٣٥,٠٨
أنجولا	١٢٥	٤٠,٧٣	١٢٤	٤٤,٣٧	١٢٤	٤٨,٧٦	١٢٤	٢٩,٠٥
تشاد	١٢٦	٣٥,٦٩	١٢٧	٣٦,٧٢	١٢٦	٤٤,٦٢	١٢٦	٢٥,٧٢
أفغانستان	١٢٧	٣٥,٦٦	١٢٦	٤٢,٦٥	١٢٧	٣٨	١٢٥	٢٦,٣٤
أفريقيا الوسطى	١٢٨	٢٨,٣٨	١٢٨	٢٧,٨٢	١٢٨	٣٥,٤١	١٢٨	٢١,٩

المصدر: شبكة المعلومات الدولية فى ٢٠١٧/٧/١٠:

https://en.wikipedia.org/wiki/list_of_countries_by_Social_Progress_Index

وجاء ترتيب مصر فى عام ٢٠١٧ فى المركز ٨٢ بقيمة ٦٣,٧٦ للمؤشر الرئيسى للتقدم الاجتماعى، ومتقدمة سبعة مراكز عن عام ٢٠١٦ وضمن الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل وبقيمة ٨٢,٣٠ لمؤشر الحاجات الإنسانية الأساسية، وقيمة ٦٨,٩٤ لمؤشر أساسيات الرفاهية وقيمة ٤٠,٠٥ لمؤشر الفرص. وكانت من أكثر العناصر ارتفاعا مايلى (شبكة المعلومات الدولية، ٢٠١٧):

- المياة والصرف الصحى والنظافة بقيمة **٩٧,٦٤**.
- التغذية والرعاية الصحية الأساسية بقيمة **٩٦,٧٢**.
- الوصول للمعارف الأساسية بقيمة **٩١,١٥**.
- المسكن وبقيمة **٧٠,٣٠**.
- الأمان الشخصى وبقيمة **٦٤,٥٥**.

أما عن أقل العناصر بالمؤشر انخفاضا خلال عام ٢٠١٧ فهى:

- الحقوق الشخصية بقيمة **٢٨,١٤**.
- التسامح والإندماج بقيمة **٣٥,١٠**.
- الوصول لتعليم متقدم بقيمة **٣٩,١١**.
- الحرية الشخصية والاختيار بقيمة **٥٧,٨٤**.
- الجودة البيئية بقيمة **٥٨,٩٩**.

ومؤشر التقدم الاجتماعى فى أى بلد (والذي يشمل ٥٢ مؤشرا فرعيا) يوفر أساسا منهجيا تجريبيا، لمتخذ القرار السياسى والاقتصادى فى بلد ما، لتوجيه إستراتيجية النمو الشامل. وعلى مستوى أداء مؤشر التقدم الإجتماعى لعام ٢٠٢٠، يوضح الجدول التالي رقم (٦) قيم المؤشر لبعض الدول فى العالم ومن بينها مصر والتى جاءت فى الترتيب ١١٢ من بين ١٦٣ دولة شملها المؤشر لعام ٢٠٢٠:

جـــــــــــدول رقم (٦)

ترتيب بعض دول العالم وفق مؤشر التقدم الاجتماعى لعام ٢٠٢٠

الدولة	Social Progress Index 2020 مؤشر التقدم الاجتماعى ٢٠٢٠				
	الترتيب	الدرجة	الحاجات الإنساتية الأساسية	أساسيات الرفاهية	الفرصة
١. النرويج	١	٩٢,٧٣	٩٦,٨٥	٩٣,٣٩	٨٧,٩٥
٢. الدانمارك	٢	٩٢,١١	٩٦,١١	٩١,٥٨	٨٨,٦٦
٣. فنلندا	٣	٩١,٨٩	٩٦,٢٢	٩١,٢٩	٨٨,١٥
٤. نيوزيلندا	٤	٩١,٦٤	٩٧,٢٢	٩٢,٥٧	٨٥,١٣
٥. السويد	٥	٩١,٦٢	٩٦,٥٨	٩١,٠٣	٨٧,٢٣
٦. سويسرا	٦	٩١,٤٢	٩٦,٧٨	٩١,٩٩	٨٥,٤٩
٧. كندا	٧	٩١,٤٠	٩٧,٠٣	٩٠,٨٨	٨٦,٣١
٨. استراليا	٨	٩١,٢٩	٩٧,٢٥	٩١,٠٧	٨٥,٥٥
٩. سنغافورة	٩	٩١,٠٩	٩٨,٠٧	٩٢,٨١	٨٢,٣٩
١٠. ايسلندا	١٠	٩١,٠٦	٩٦,٤٨	٩١,١٨	٨٥,٥٣
١١. اليابان	١٣	٩٠,١٤	٩٧,٧٨	٩٢,١٥	٨٠,٥٠
١٢. المملكة المتحدة	٢٠	٨٨,٥٤	٩٤,٣٦	٩٠,٢١	٨١,٠٦
١٣. الولايات المتحدة الأمريكية	٢٨	٨٥,٧١	٩٢,٠٨	٨٣,١٤	٨١,٨٩
١٤. إيطاليا	٢٣	٨٧,٣٦	٩٣,١٩	٨٨,٥٩	٨٠,٣٠
١٥. إسرائيل	٣٣	٨٣,٦٢	٩٣,٤٣	٨٥,٥٣	٧١,٨٩
١٦. الكويت	٤٦	٧٧,٤٧	٩٠,٤١	٨١,٦٧	٦٠,٣٣
١٧. مصر	١١٢	٥٩,٩٨	٧٩,٤١	٥١,٥٥	٤٨,٩٨
١٨. المملكة العربية السعودية	١٠١	٦٥,٠٦	٨٤,٥٤	٦٧,٦٤	٤٣,٠٢
١٩. المغرب	٩٧	٦٦,٩٠	٨٤,٧٨	٦٤,٥٠	٥١,٤٣
٢٠. الصين	٩٨	٦٦,٦٢	٧٠,٧٤	٧١,٢٤	٥٧,٨٧
٢١. البحرين	٩٩	٦٦,٦٠	٨٦,٣٤	٦٩,٦٠	٤٣,٨٦
٢٢. فرنسا	١٨	٨٨,٧٨	٩٤,٤٨	٩٠,٧٨	٨١,٠٩
٢٣. تونس	٥٥	٧٥,٠٢	٨٥,٥٦	٧١,٢٩	٦٨,١٩
٢٤. البرازيل	٦١	٧٣,٩١	٨٢,٦٩	٧٦,٥٩	٦٢,٤٦
٢٥. ماليزيا	٦٤	٧٣,٢٠	٨١,٨٩	٨٠,٣٣	٥٧,٣٩

٢٦. المكسيك	٦٢	٧٣,٥٢	٨٢,٥٤	٧٤,٦٧	٦٣,٣٦
٢٧. الإمارات العربية المتحدة	٨٠	٧٠,٦٠	٨٦,٨٠	٧١,٦٣	٥٣,٣٨
٢٨. الأردن	٧٣	٧١,٥٠	٨٩,٣٥	٦٩,٦١	٥٥,٥٤
٢٩. عمان	٧٤	٧١,٤١	٨٧,٣٨	٧٢,٣٣	٥٤,٥٢
٣٠. قطر	٨١	٧٠,٥٨	٩٠,٤٠	٧٢,١٠	٤٩,٢٣
٣١. جنوب أفريقيا	٨٢	٧٠,٢٦	٧٣,٣٥	٦٩,٢٨	٦٨,١٤
٣٢. الجزائر	٨٣	٦٩,٩٢	٨٧,٦٩	٦٦,٠٥	٥٦,٠٢
٣٣. أندونيسيا	٨٤	٦٩,٤٩	٧٩,٧٩	٦٨,٧٦	٥٩,٩٢
٣٤. لبنان	٨٥	٦٩,٣٧	٨٤,٣٢	٦٧,١٤	٥٦,٦٣
٣٥. تركيا	٩٢	٦٨,٢٧	٨٥,٢٠	٦٧,٤٧	٥٢,١٤
٣٦. إيران	٩٣	٦٧,٤٩	٨٥,٢٥	٦٨,٨٦	٤٨,٣٥
٣٧. ناميبيا	٩٥	٦٧,١٤	٦٧,٢٩	٧٠,٩٢	٦٣,٢١
٣٨. غينيا	٩٦	٦٦,٩٥	٧٧,١٠	٦٤,٧٤	٥٨,٩٩
٣٩. العراق	١٠٧	٦٣,٥٢	٧٨,٠٦	٦٣,١٩	٤٩,٣١
٤٠. السنغال	١١١	٦٠,٠٤	٦٦,٢٠	٦١,١٧	٥٢,٧٦
٤١. كينيا	١١٥	٥٧,١٠	٥٥,٩٧	٦٤,٦٠	٥٠,٧٤
٤٢. الهند	١١٧	٥٦,٨٠	٦٦,٢٤	٥٠,١٥	٥٤,٠١
٤٣. تنزانيا	١١٩	٥٦,٢٠	٥٦,٢٦	٦٢,٩١	٤٩,٤٢
٤٤. بنين	١٢١	٥٥,٥٦	٥١,٩٤	٦٠,٩٧	٥٣,٧٧
٤٥. رواندا	١٢٥	٥٤,١٣	٥٤,٥٢	٦٢,٦٥	٤٥,٢١
٤٦. مالاوى	١٢٦	٥٤,٠٧	٥٣,٦٠	٥٩,٥٨	٤٩,٠٢
٤٧. بنجلاديش	١٢٣	٥٥,٢٣	٦٤,١٨	٥٩,٧٥	٤١,٧٦
٤٨. ليسوتو	١٢٧	٥٣,٨٠	٤٤,٣٣	٦٠,٠٥	٥٧,٠٢
٤٩. ساحل العاج	١٢٨	٥٣,٥٩	٥٥,٣٦	٦١,٥٢	٤٣,٨٩
٥٠. غانا	١٠٣	٦٤,٨٦	٦٥,١٩	٦٨,٠٤	٦١,٣٥

المصدر: شبكة المعلومات الدولية فى ٢٠٢١/٢/٢٣ – موقع مؤسسة " The Social Progress Imperative ":

http://www.socialprogressimperative.org/global-index/methodolgy/

د-تقرير السعادة العالمى لعام ٢٠١٧ " الدول الأسعد والأتعس فى العالم " (شبكة المعلومات الدولية، ٢٠٢١):

نشرت شبكة الحلول المستدامة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة تقرير السعادة العالمى السنوى لعام **٢٠١٧**، وشمل التقرير ١٥٥ دولة حول العالم لعام **٢٠١٧**، ويعتمد التصنيف على ٣٨ مؤشرا للسعادة، بدءا من النظام السياسى وصولا للتعليم ونسب الفساد وحرية اتخاذ القرارات الحياتية ومعدل الصحة العامة، كما اعتمد تصنيف عام ٢٠١٧ بشكل إضافى على تحليل أحوال ظروف العمل فى مختلف دول العالم، إضافة للوضع الاقتصادى والرفاهية الاجتماعية وألية توزيع الثروة كما ارتكز التقرير على المسح العالمى لأحوال السعادة حول العالم والذى يجريه معهد Gallup، حيث يعتمد التصنيف على استفتاء عالمى كبير بإدارة معهد Gallup، ويعرف باستفتاء **The Gallup World Poll**، حيث يتم تأمين المعلومات عن طريق سؤال واحد يطرح على الأفراد من أكثر من ١٥٥ دولة فى العالم، ويتاح لهم من خلال تقييم حياتهم على مقياس بين **صفر** – ١٠، وتعتبر صفر هى الأسوأ، فيما تعد ١٠ هى الأفضل، وقد قدم الأفراد فى كل من سوريا وأفريقيا الوسطى وبوروندى أقل التقييمات عالميا عام **٢٠١٧**، وتراوحت تقييماتهم ما بين **٢: ٣**.

ولقد احتلت النرويج المرتبة الأولى عالميا من حيث سعادة المواطنين بمعدل تقييم يعادل ٧,٥، تلتها الدانمارك فى المرتبة الثانية، وايسلندا فى المرتبة الثالثة، وسويسرا رابعة، وفنلندا خامسة، ثم هولندا وكندا ونيوزيلندا وسويسرا واستراليا والسويد وإحتلت إسرائيل المرتبة ١١ عالميا من ناحية السعادة متقدمة على بريطانيا وأمريكا فى حين حلت فلسطين فى المرتبة الثالثة عشر عربيًا و١٠٣ عالمًيا.

أما على مستوى باقى الدول العربية، فقد جاءت الامارات العربية المتحدة الأولى عربيًا و٢١ عالميًا، ثم قطر الثانية عربيا و٣٥ عالميًا، وفى المرتبة الثالثة عربيًا المملكة العربية السعودية و٣٧ عالميًا، فيما تراجعت مصر إلى المرتبة ١٠٤ عالميا و١٤ عربيًا، فى حين إحتلت العراق والسودان واليمن وجنوب السودان وأخيرا سوريا المراتب الأخيرة فى تقرير السعادة العالمى، وبذلك تكون على قائمة أتعس الدول حول العالم، والتى تعتمد بشكل أساسى على تدنى نسبة الحالة النفسية للمواطنين. أما على مستوى أداء بعض الدول المختارة بتقرير السعادة لعام ٢٠٢٠ يوضحها الجدول التالي رقم (٧)، والذي جاءت مصر فى المرتبة ١٣٨ من بين ١٥٣ دولة شملها تقرير عام ٢٠٢٠.

جدول رقم (٧)

تقرير السعادة العالمى ٢٠٢٠ (دول مختارة)

البيان / الدولة	الترتيب	الدرجة	الناتج المحلى الاجمالى للفرد الواحد	الدعم الاجتماعى	متوسط العمر الصحى المتوقع	حرية اتخاذ قرارات الحياة	السخاء	الفساد
فنلندا	١	٧,٨٠٩	١,٢٨٥	١,٥٠٠	٠,٩٦١	٠,٦٦٢	٠,١٦٠	٠,٤٧٨
الدانمارك	٢	٧,٦٤٦	١,٣٢٧	١,٥٠٣	٠,٩٧٩	٠,٦٦٥	٠,٢٤٣	٠,٤٩٥
سويسرا	٣	٧,٥٦٠	١,٣٩١	١,٤٧٢	١,٠٤١	٠,٦٢٩	٠,٢٦٩	٠,٤٠٨
ايسلندا	٤	٧,٥٠٤	١,٣٢٧	١,٥٤٨	١,٠٠١	٠,٦٦٢	٠,٣٦٢	٠,١٤٥
النرويج	٥	٧,٤٨٨	١,٤٢٤	١,٤٩٥	١,٠٠٨	٠,٦٧٠	٠,٢٨٨	٠,٤٣٤
هولندا	٦	٧,٤٤٩	١,٣٣٩	١,٤٦٤	٠,٩٧٦	٠,٦١٤	٠,٣٣٦	٠,٣٦٩
السويد	٧	٧,٣٥٣	١,٣٢٢	١,٤٣٣	٠,٩٨٦	٠,٦٥٠	٠,٢٧٣	٠,٤٤٢
نيوزيلندا	٨	٧,٣٠٠	١,٢٤٢	١,٤٨٧	١,٠٠٨	٠,٦٤٧	٠,٣٢٦	٠,٤٦١
النمسا	٩	٧,٢٩٤	١,٣١٧	١,٤٣٧	١,٠٠١	٠,٦٠٣	٠,٢٥٦	٠,٢٨١
لوكسمبورج	١٠	٧,٢٣٨	١,٥٣٧	١,٣٨٨	٠,٩٨٦	٠,٦١٠	٠,١٩٦	٠,٣٦٧
كندا	١١	٧,٢٣٢	١,٣٠٢	١,٤٣٥	١,٠٢٣	٠,٦٤٤	٠,٢٨٢	٠,٣٥٢
استراليا	١٢	٧,٢٢٣	١,٣١٠	١,٤٧٧	١,٠٢٣	٠,٦٢٢	٠,٣٢٥	٠,٣٣٦
المملكة المتحدة	١٣	٧,١٦٥	١,٢٧٣	١,٤٥٨	٠,٩٧٦	٠,٥٢٥	٠,٣٧٣	٠,٣٢٣
إسرائيل	١٤	٧,١٢٩	١,٢١٦	١,٤٠٣	١,٠٠٨	٠,٤٢١	٠,٢٦٧	٠,١٠٠
ألمانيا	١٧	٧,٠٧٦	١,٣١٤	١,٣٦٩	٠,٩٧٢	٠,٥٦٤	٠,٢٥٢	٠,٣٠٩
الولايات المتحدة	١٨	٦,٩٤٠	١,٣٧٤	١,٤٠٥	٠,٨٣٢	٠,٥٣٥	٠,٢٩٨	٠,١٥٢
الإمارات العربية	٢١	٦,٧٩١	١,٤٣١	١,٢٥١	٠,٧٨٨	٠,٦٥٣	٠,٢٨١	٠,٢٢٠
السعودية	٢٧	٦,٤٠٦	١,٣٣٤	١,٣١٠	٠,٧٦٠	٠,٥٤٨	٠,٠٨٧	٠,١٦٣
البحرين	٤٠	٦,٢٢٧	١,٢٩٧	١,٣١٥	٠,٨٣٩	٠,٦١٠	٠,٢٨٧	٠,١٢٧
الكويت	٤٨	٦,١٠٢	١,٤٢٥	١,٢٤٥	٠,٧٧٦	٠,٥٧٠	٠,١٣٣	٠,١١٣
كوريا الجنوبية	٦١	٥,٨٧٢	١,٢٤٥	١,١٣٤	١,٠٢٣	٠,٢٥٩	٠,١٧٠	٠,٠٩٥
اليابان	٦٢	٥,٨٧١	١,٢٦٧	١,٣٣٢	١,٠٧٣	٠,٤٩٥	٠,٠٣٦	٠,١٨١
روسيا	٧٣	٥,٥٤٦	١,١٢٧	١,٣٧٩	٠,٦٨٠	٠,٣٩٩	٠,٠٩٩	٠,٠٤٦
اليونان	٧٧	٥,٥١٥	١,١٢٨	١,١٦٩	٠,٩٧٩	٠,١٧٦	٠,٠٠٠	٠,٠٤٩
ليبيا	٨٠	٥,٤٩٨	١,٠٢٢	١,١٩٦	٠,٦١٦	٠,٤٥١	٠,١٤٣	٠,١٧٢

ساحل العاج	٨٥	٥,٢٣٣	٠,٥٣٧	٠,٨٠٠	٠,١٥٥	٠,٣٩٧	٠,١٧٠	٠,٠٩٣
غانا	٩١	٥,١٤٨	٠,٥٧٦	٠,٩٦٦	٠,٤٣٢	٠,٤٧٧	٠,٢٦١	٠,٠٥٧
الصين	٩٤	٥,١٢٤	٠,٩٩١	١,١٣٢	٠,٨٦٧	٠,٦٠٢	٠,٠٧٩	٠,١١٧
المغرب	٩٧	٥,٠٩٥	٠,٧٥٩	٠,٦٤٥	٠,٧٤٥	٠,٤٥٠	٠,٠٤٠	٠,٠٧٧
العراق	١١٠	٤,٧٨٥	٠,٩٨٢	١,٠١١	٠,٥٢٩	٠,٢٨٤	٠,١٥٣	٠,٠٧٣
لبنان	١١١	٤,٧٧٢	٠,٨٨٩	١,١٩٢	٠,٧٨٩	٠,١٨٦	٠,١٥٩	٠,٠٢٢
فلسطين	١٢٥	٤,٥٥٣	٠,٥٨٨	١,١٩٥	٠,٦١٤	٠,٢٩٩	٠,٠٩٢	٠,٠٧٢
تونس	١٢٨	٤,٣٩٢	٠,٨٧٥	٠,٨٧٢	٠,٧٨١	٠,٢٣٦	٠,٠٥٦	٠,٠٤٤
أثيوبيا	١٣٦	٤,١٨٦	٠,٣١٥	١,٠٠١	٠,٤٨٤	٠,٤١٣	٠,٢٢٨	٠,١١٧
مصر	١٣٨	٤,١٥١	٠,٨٧٥	٠,٩٨٣	٠,٥٩٧	٠,٣٧٤	٠,٠٦٩	٠,٠٩٥
الهند	١٤٤	٣,٥٧٣	٠,٧٣١	٠,٦٤٤	٠,٥٤١	٠,٥٨١	٠,٢٣٧	٠,١٠٦
اليمن	١٤٦	٣,٥٢٧	٠,٣٩٣	١,١٧٧	٠,٤١٥	٠,٢٤٤	٠,٠٩٥	٠,٠٨٧

المصدر: شبكة المعلومات الدولية فى ٢٠٢١/٣/١: تقرير السعادة العالمى لعامى ٢٠١٧، ٢٠٢٠" الدول الأسعد والأتعس فى العالم "

https://dklak.com/world-happiness-report-2017,2020/

ونستخلص النقاط التالية فيما يخص مؤشر النمو الشامل والنمو الأخضر وكذا مؤشر التقدم الاجتماعى ومؤشر السعادة العالمى:

- أن الدول المتقدمة فى أوربا الغربية أو أمريكا الشمالية والنمور الأسيوية واليابان (وبعض الدول العربية الخليجية) تتبوأ المكانة الأولى فى الترتيب العالمى وفق تلك المؤشرات، كما هو الحال فى ما سبقها من مؤشرات للتنمية المادية والبشرية وحتى على مستوى مؤشرات التنافسية العالمية، ويشير ذلك أنه على الرغم من نجاح العديد من الدول النامية فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، إلا أنها لم تكن مستمرة وعادلة بمعنى عدم استفادة ومشاركة الغالبية العظمى من المواطنين فى تحقيق البرامج التنموية أو الحصول على ثمارها.
- يعتبر تبنى مجتمع ما فلسفة تنموية معينة، قائمة على القدرات والإرادة المجتمعية الحقيقية والوطنية لتخطيطها وتنفيذها، هو نقطة الانطلاق الأولى بدءًا من حلقات الفقر والجهل والمرض إلى دوائر التقدم المادى والبشرى والمستدام الشامل ماديًا وبشريًا وبيئيًا واجتماعيًا.
- الإنسان هو الغاية والهدف من أى نشاط أو توجه تنموى فى دولة ما، وعلى ذلك يعتبر التعليم والصحة من أهم مرتكزات النمو فى مجتمع ما، فهما يوثرا ويتأثرا فى وبالبرامج والخطط التنموية والإنمائية المادية والبشرية والاجتماعية والبيئية.

رابعا: إطار مقترح للتأثير المتبادل بين مقومات الخدمات الصحية والعلاجية فى مصر والأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠:

توفير وتحسين الخدمات الصحية والعلاجية بمؤسسات الرعاية الصحية والعلاجية العامة والخاصة لابد أن يتم فى ضوء اقتصاديات الرعاية الصحية، **والتى تشمل المقومات التالية**:

- المستشفيات أو الأبنية الصحية.
- الأطباء والهيئة المعاونة لهم.
- المعدات الطبية والعلاجية.
- الأدوية.
- السياسة الصحية والعلاجية على المستوى القومى.
- التمويل المالى لتحسين وتحديث المنظومة الصحية فى مصر.

معظم نظم الرعاية الصحية فى دول العالم المختلفة هى مزيج معقد من نشاط القطاعين العام والخاص، ومشاركة الحكومة فى تمويل وتوفير الرعاية الصحية أمر شائع، ومن الأسباب المهمة **لذلك**:

- عدم اليقين المتأصل فى الصحة والرعاية الصحية والعلاجية (موريس وآخرون، ٢٠١٢).
- أن الصحة والرعاية الصحية تهم الأفراد والمجتمع فى نفس الوقت.
- الرعاية الصحية هى إحدى الطرق المستخدمة لتعديل مدى حدوث وتأثير اعتلال الصحة والمرض.
- الرعاية الصحية محور رئيسى لتحديد جودة الحياة للمواطنين والمجتمع.

يتطلب إنتاج خدمات الرعاية الصحية والعلاجية تخصيص موارد إقتصادية كان مقرر لها الاستخدام فى أوجه أخرى للتخصيص العام أوالخاص أو الحكومى، ومن ثم فإنتاج خدمات الرعاية الصحية من قبل القطاع الخاص والعام والحكومى قائم على المرجعية الاقتصادية الأساسية وهي تكلفة الفرصة البديلة وما يتولد عنها من إختيار وتخصيص للموارد الاقتصادية وفق الأولويات العامة والخاصة وحسب الألية المنظمة لذلك سواء تخصيص عام أو تخصيص خاص أو حكومى.

الطلب على الخدمات العلاجية والصحية طلب مفاجىء أو غير متوقع ولا يعرف طالب الخدمة بالتحديد متى سيطلب خدمات الرعاية الصحية والعلاجية للتشافى من أعراض وألام الاعتلال المختلفة، وهذا العامل هو الذي يعطى لقيام الحكومات فى كل دول العالم بإنتاج الخدمات الصحية والعلاجية ضرورة أو شرطا ضروريا لإنتاجها ولكنه ليس شرطا كافيا. أن الكفاءة فى إنتاج الخدمات الصحية والعلاجية ترتبط تبادليًا مع تحقيق معايير الإنصاف والعدالة فى إنتاج وتوطين الخدمات الصحية والعلاجية (موريس وآخرون، ٢٠١٢). والكفاءة تتحقق عند تعظيم قيم المخرجات الإنتاجية (تعظيم دالة الهدف) أو تدنية قيم المدخلات الإنتاجية (تدنية دالة الهدف) وبالتطبيق على خدمات الرعاية الصحية والعلاجية تتحقق الكفاءة عند تعظيم قيمة

الصحة والرعاية الصحية لدى الفرد ومن ثم المجتمع وتتحقق من خلال ظروف الإنتاج والاستهلاك والتوزيع لها. أما معيار العدالة والإنصاف فى الخدمات الصحية والعلاجية يعتمد على التوزيع العادل لتلك الخدمات الصحية والعلاجية على جميع محافظات الجمهورية أو العدالة فى التوزيع بين الريف والحضر.

التوزيع الأفقى العادل لمؤسسات إنتاج وتقديم خدمات الرعاية الصحية فى مصر عمومًا وفى الريف المصرى على وجه الخصوص هو ناتج من توزيع المؤسسات الصحية والعلاجية النمطية (مؤسسات تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية مثل المستشفيات العامة والمركزية) على مستوى ريف وحضر الجمهورية وفق الكثافة السكانية مع عدم تركزها فى المناطق الحضرية فقط. أما التوزيع الرأسى العادل لمؤسسات إنتاج وتقديم خدمات الرعاية الصحية فى مصر عموما، وفى الريف على وجه الخصوص يكون من خلال توطين المستشفيات التخصصية (أى على مستوى التخصصات المختلفة أو الرعاية الثالثية) فى ريف وحضر الجمهورية دون تمييز لمكان عن مكان أخر.

وتتحقق الفاعلية فى إنتاج خدمات الرعاية الصحية والعلاجية من خلال بعض المؤشرات نذكر منها:

١- قدرة الخدمات الصحية والعلاجية المقدمة فى المؤسسات العلاجية والصحية الرسمية وغير الرسمية فى تحسين المستوى الصحى العام والخاص، أى على مستوى الفرد والمجتمع وفى الريف والحضر على حد سواء (وبمعنى أخر تمثل الفاعلية قدرة المخرجات الإنتاجية على إشباع رغبات وتفضيلات أفراد المجتمع الإنتاجية والاستهلاكية). ويتحقق ذلك **من خلال:**

- تقليل زمن الإنتظار للحصول على خدمات الرعاية الصحية بالمؤسسات العلاجية والصحية العامة والخاصة والحكومية.
- تضيق الفجوة التكنولوجية والمعرفية والمهارية - الكمية والنوعية- للرعاية الصحية والعلاجية بين الفقراء والأغنياء وبين الريف والحضر.
- الوصول لحدود معيارية قومية ومحلية لخدمات الرعاية الصحية والعلاجية يجب الالتزام بها وظيفيا ومهنيا فى كافة مؤسسات تقديم وإنتاج خدمات الرعاية الصحية والعلاجية الحكومية والعامة والخاصة فى مصر وعلى مستوى الريف والحضر.
- تحسين المستوى الصحى العام من خلال زيادة نسب التشافى والعلاج وخاصة على مستوى الأمراض المتوطنة والمنتشرة فى الريف المصرى، ومن ثم تحسين نسب العمر المتوقع عند الميلاد فى المجتمع مع التوزيع العادل لتلك النسب على المناطق الحضرية والريفية فى مصر.

٢- من أهم مؤشرات تحقيق الكفاءة والفاعلية والإتساق فى مجال إنتاج خدمات الرعاية الصحية والعلاجية – ومن منطلق أن اقتصاديات الرعاية الصحية والعلاجية من الاقتصاديات المعيارية – تحقيقها للجانب الأخلاقى للمجتمع المقدمة به تلك الخدمات سواء على مستوى مقدمى الخدمات الصحية والعلاجية أو المنتفعين منها، ويظهر هنا الدور المؤسسى

والقانونى فى تنظيم وتخطيط وتنفيذ ومتابعة المرجعية الأساسية لإنتاج وتوطين الخدمات الصحية والعلاجية، والتى يجب أن تأخذ فى إعتبارها تحقيق مايلى:

- احترام حق المريض (المواطن) فى الحصول على الرعاية الصحية والعلاجية فى مؤسسة علاجية ما دون قيود مادية أو معنوية أو قانونية أو سياسية.
- الالتزام بالواجبات والمسئوليات الأخلاقية والوظيفية والمهنية على المستويات الوظيفية والطبية المختلفة العامة والخاصة والحكومية وأن يتم الالتزام بميثاق شرف قومى لمزاولة المهن الطبية والعلاجية فى المجتمع.
- عدم التمييز بين المرضى وفق مستويات الدخول أو محل الإقامة أو درجة النفوذ فى المجتمع. وعلي المستوى الأكاديمى نشرت لجنة أخلاقيات المهنة فى مركز جامعة ستانفورد الطبى مجموعة من المبادىء الأخلاقية فى مجال الرعاية الصحية والعلاجية منها الحفاظ على الحياة، تسكين الألم، عدم التسبب فى الضرر، قول الصدق، احترام إستقلالية المريض، والتعامل مع المرضى بالعدل (شبكة المعلومات الدولية، ٢٠١٧).
- وقد يبدو أنه من السهل تطبيق تلك المبادىء على المستوى الجزئى أو على مستوى مريض منفرد أما عند تطبيقها على المستوى الكلى وفى ظل ندرة الموارد الإقتصادية فإن الحفاظ على حياة مريض مثلا قد ينتج عنها فشل فى تسكين الألم لمريض أخر.

٣- تتصف خدمات الرعاية الصحية والعلاجية بالاتساق: عندما تقدم تلك الخدمات بطرق ووسائل ملائمة للظروف المكانية والزمنية والقدرات الدخلية لمتلقى تلك الخدمة، هذا على المستوى الفردى، أما على المستوى الكلى يتحقق الاتساق عندما تتوافق الخطط والبرامج الصحية والعلاجية المستهدف تنفيذها مع المنفذ فعلا منها على أرض الواقع، وبمعنى أخر لا يمكن للخدمات الصحية والعلاجية أن تتوافر وتقدم باتساق إلا بتوافر الكفاءة والفاعلية فيها، والجدول التالي رقم (٨) يوضح علاقة مقومات الرعاية الصحية والعلاجية فى مصر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠:

جـــــدول رقم (٨) علاقة مقومات الرعاية الصحية والعلاجية فى مصر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠

الأهداف الـــ ١٧ للتنمية المستدامة ٢٠٣٠	أهم الغايات لكل هدف	تأثير المقومات الصحية والعلاجية	ممارسات تحقيق المقومات الصحية والعلاجية
القضاء على الفقر (١)	القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠	من خلال تحسين المستوى الصحى للمواطن، سواء على مستوى الخدمات الصحية الوقائية أو الخدمات العلاجية التخصصية، وهو ما يساهم فى تعظيم فرص التمكين الاقتصادى والاجتماعى للفرد والمجتمع .	التطوير المستمر لكافة العناصر الرئيسية لكل مقوم صحى فى المجتمع وسواء كان هذا المقوم عام أو خاص، مع العمل على تحقيق العدالة فى توزيع الخدمات الصحية والعلاجية مكانيا وزمانيا وأفقيا ورأسيا بما يحقق لها الكفاءة والعدالة والاتساق.
القضاء التام على الجوع (٢)	توفير الغذاء المأمون والقضاء على سوء التغذية.	تحسين المستوى الصحى للمواطن يساهم فى زيادة القدرات الانتاجية له، وبما ينعكس على التزايد المستمر للإمكانيات الفردية والجماعية لإشباع الحاجات الأساسية	التركيز المستقبلى للمؤسسات الصحية والعلاجية العامة والخاصة على توفير وتحسين خدماتها الثانوية أو الإكلينيكية العادية (من خلال المستشفيات العامة والمركزية) والخدمات التخصصية (الرعاية الصحية الثالثية من خلال المستشفيات التخصصية، والاهتمام بالإعلام والتثقيف الصحى العام والخاص لأهمية التغذية الصحية من أجل الوقاية من الاعتلال والتشافى .
الصحة الجيدة والرفاه (٣)	خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية ووضع نهاية لوفيات حديثى الولادة	تحقيق الإتاحة لكافة مستويات الخدمات الصحية والعلاجية، بما يساهم فى تحسين المستوى الصحى والعلاجي للفرد والمجتمع .	* إنشاء مستشفيات جامعية تابعة لكل جامعة فى مصر. * إنشاء مستشفيات تابعة للتأمين الصحى فى مراكز المدن والقرى الكبيرة فى الجمهورية. *التأهيل المستمر لكافة القدرات والموارد البشرية وعلى كافة المستويات فى مجال الرعاية الصحية والعلاجية.
التعليم الجيد (٤)	ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين بتعليم إبتدائى وثانوى مجاني، بناء المرافق التعليمية التى تراعى الفوارق بين الجنسين	الانتشار الجغرافي للوحدات الصحية بالقرى والمراكز الصحية والعلاجية فى مراكز المدن مما يساهم فى تفعيل الثقافة الوقائية والعلاجية للتلاميذ وأسرهم خاصة فى الريف والمناطق النائية.	التاهيل والتدريب المستمر للكوادر الطبية على مختلف المستويات الوظيفية مع عدالة التوزيع العادل للمؤسسات الصحية والعلاجية العامة والخاصة على نطاق الحيز العمرانى المصرى بالريف والحضر .
المساواة بين الجنسين	القضاء على	الانخفاض المستمر في نسب	التركيز على دور منظمات العمل الإجتماعى العامة والخاصة فى تقليل

الأهداف الـ ١٧ للتنمية المستدامة ٢٠٣٠	أهم الغايات لكل هدف	تأثير المقومات الصحية والعلاجية	ممارسات تحقيق المقومات الصحية والعلاجية
(٥)	جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات فى كل مكان	وفيات الأمهات الحوامل والأطفال دون سن الخامسة، الاهتمام الرسمى وغير الرسمى بكافة البرامج الوقائية والتثقيفية المتعلقة بصحة المرأة والطفل والأسرة عموما .	العنف الأسرى، مع تبنى برامج حكومية وغير حكومية للتخفيف من نسب الإعالة خاصة فى الريف المصرى
المياة النظيفة والنظافة الصحية (٦)	حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة.	دور مؤسسات الرعاية الصحية والعلاجية الرسمية وغير الرسمية فى الإعلام والتثقيف المحلى والقومى لأهمية توفير مياه الشرب المأمونة للمواطن فى الريف والحضر، مع أهمية وجود شبكة آمنة للصرف الصحى بكل قرية ومدينة.	الاستغلال الحقيقى والفعال لطرق وأساليب الطب الوقائى، وتعزيز دور مؤسسات العمل الإجتماعى فى الريف والحضر لتوفير مياه الشرب الصالحة للمواطنين، مع تطوير تكنولوجيا محلية ملائمة لطبوغرافيا كل محافظة لتنقية مياه الشرب للاستخدام المنزلى والتجارى والصناعى بها، وتقليل الأضرار والآثار البيئية السالبة الناتجة عنها ومد شبكات الصرف الصحى بالريف المصرى.
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة (٧)	الحصول على مصادر للطاقة الحديثة والموثوقة.	وجود المراكز والمؤسسات الصحية والعلاجية العامة والخاصة فى ريف وحضر الجمهورية يساهم فى تفعيل العمل الرسمى وغير الرسمى فى مصر، منذ عقد الستينيات من القرن الماضى وحتى الأن، على مد شبكات الكهرباء بريف وحضر الجمهورية	محاولة مواجهة الأثار السلبية على صحة المواطن فى ريف وحضر الجمهورية، نتيجة زيادة الكثافة السكانية بالمناطق الحضرية والقرى الكبيرة بإنشاء المراكز الصحية والعلاجية العامة والخاصة، وفى كافة التخصصات فى المدن الجديدة مما يساهم فى جذب السكان للمدن الجديدة .
العمل اللائق ونمو الاقتصاد (٨)	نمو الناتج المحلى الإجمالى بـ ٧٪ على الأقل سنويا	الارتفاع المستمر لتوقع الحياة عند الميلاد فى مصر مما يساهم فى تعزيز المؤشر الرئيسى للتنمية البشرية إلا أن ذلك غير كافى لضمان الحصول على الحاجات الأساسية لغالبية المواطنين، خاصة على مستوى	المواجهة الفعالة للأمراض المتوطنة فى مصر، خاصة فى نطاق المناطق الريفية، كخطوة أولى لتحسن المستوى الصحى العام، مما يعزز من القدرات الإنتاجة، وزيادة الدخل الفردى الحقيقى .

الأهداف الـ ١٧ للتنمية المستدامة ٢٠٣٠	أهم الغايات لكل هدف	تأثير المقومات الصحية والعلاجية	ممارسات تحقيق المقومات الصحية والعلاجية
		المناطق الريفية فى مصر ومع الارتفاع المستمر لمعدل التضخم السنوى فى مصر	
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (٩)	إقامة بنى أساسية جيدة النوعية ومستدامة وقادرة على البقاء لفترة طويلة، ودعم وتطوير التكنولوجيا المحلية وتعزيز البحث العلمى.	أهمية الإحلال والتجديد والبناء الحديث للمؤسسات الصحية والعلاجية العامة والخاصة وفى الريف والحضر على حد سواء	البدء فى إنشاء مستشفيات جامعية فى مراكز المحافظات أو على مستوى القرى الكبيرة بكل محافظة، فى ضوء وجود جامعة بكل محافظة فى مصر حاليا، مع التوسع فى إنشاء مستشفيات تابعة للتأمين الصحى بمراكز المدن والقرى الكبيرة.
الحد من أوجه عدم المساواة (١٠)	التوصل تدريجيا لتحقيق نمو الدخل ودعم استمرار النمو به لأدنى ٤٠٪ من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطنى بحلول عام ٢٠٣٠ مع تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للجميع .	تفعيل الأثار الإيجابية لتوطين المؤسسات العلاجية والصحية الرسمية على مستوى مراكز المحافظات والمدن والقرى فى مصر، مع استغلال الموارد البشرية بتلك المؤسسات.	استفادة المجتمع المحلى فى الريف المصرى والمناطق النائية من القدرات الأنثوية المتعلمة والمؤهلة للعمل الاجتماعى والتنمية الريفية والمحلية.
مدن ومجتمعات محلية ومستدامة (١١)	ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات	انتشار المؤسسات الصحية والعلاجية، خاصة العامة منها، بالقرب من المنتفعين بها مع	محاولة تغيير طرق وبرامج تقديم الرعاية الصحية والعلاجية عن طريق أن تكون الحكومة ضامن ومراقب لمستوى الخدمة، مع قيام القطاع الخاص أو مجموعة متخصصة من الأطباء المتخصصين بكل

الأهداف الـ ١٧ للتنمية المستدامة ٢٠٣٠	أهم الغايات لكل هدف	تأثير المقومات الصحية والعلاجية	ممارسات تحقيق المقومات الصحية والعلاجية
	أساسية وملائمة وأمنة وميسورة التكلفة، مع رفع مستوى الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٣٠، وضمان الحصول والوصول لنظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة.	عدم الاستغلال الأمثل للقدرات المادية والبشرية بتلك المؤسسات لضعف الحافز والدعم المادى لها.	مدينة أو قرية بتقديم الخدمات الصحية والعلاجية للمواطنين تحت إشراف وزارة الصحة، مع تشجيع التوسع فى توطين المؤسسات العلاجية والصحية فى المناطق الريفية والنائية .
الاستهلاك والإنتاج المسئولان (١٢)	تنفيذ الإطار العشرى لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية بحلول عام ٢٠٣٠.	توافر الخبراء والأساتذة المتخصصين فى كافة فروع الطب بمصر، مما يساهم فى تطوير نظم وبرامج العلاج المستدامة للمواطن المصرى، هذا لو تم التفعيل الحقيقى لدور هؤلاء الخبراء والمتخصصين.	التطوير والتدريب المستمر للموارد البشرية بقطاع الصحة فى مصر، خاصة على مستوى القيادات العليا وأصحاب المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجية بقطاع الصحة والرعاية الصحية فى مصر، مع محاولة الاستفادة من بعض أمثلة النجاح لبعض المراكز الطبية والعلاجية فى مصر مثل مركز الدكتور غنيم بالمنصورة لعلاج أمراض الكلى والمسالك البولية، ومعهد الكبد القومى بشبين الكوم ومركز الدكتورمجدى يعقوب للقلب بأسوان .
العمل المناخى (١٣)	تعزيز المرونة والقدرة على الصمود فى مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية فى جميع البلدان وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك	توافر الكم الكبير من المستشفيات العامة والمركزية على مستوى الجمهورية مع تقاربها من بعضها جغرافيا.	التركيز المستمر على تطوير برامج الوقاية والعلاج والاستشفاء بالمراكز والمؤسسات الصحية والعلاجية العامة والخاصة. أهمية إنشاء جامعات أو كليات متخصصة فى التغيرات المناخية، خاصة فى الصحراء الشرقية أو الغربية وتركيزها على أبحاث التنمية المستدامة العملية والنظرية.

الأهداف الـ ١٧ للتنمية المستدامة ٢٠٣٠	أهم الغايات لكل هدف	تأثير المقومات الصحية والعلاجية	ممارسات تحقيق المقومات الصحية والعلاجية
	الأخطار.		
الحياة تحت الماء (١٤)	منع التلوث البحرى بجميع أنواعه وإدارة النظم الأيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام	وجود مراكز صحية وعلاجية متخصصة فى المدن الساحلية بمصر، مما يساهم فى نشر الوعي والثقافة الصحية بالأثار السلبية لتلوث البحار والمسطحات المائية على الصحة العامة فى مصر.	الاهتمام المجتمعى المتزايد بقضايا البيئة والمناخ وإنعكاس ذلك على المؤسسات العلاجية والصحية فى مصر والعاملين بها والمتعاملين معها .
الحياة فى البر (١٥)	ضمان حفظ وترميم النظم الأيكولوجية البرية والنظم الأيكولوجية للمياة العذبة الداخلية وخدماتها.	تواجد العديد من المستشيات والوحدات الصحية داخل بيئتها الزراعية أو الصناعية أو التجارية فى مصر وذلك حسب نوع النشاط الاقتصادى السائد بالمحافظة أو المدينة والقرية.	توافر مقومات التدريب والتطبيق العملى لكافة المعارف والمهارات الطبية والعلاجية والوقائية الحديثة والملائمة لكل محافظة فى مصر .
السلام والعدل والمؤسسات القوية (١٦)	الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات فى كل مكان، مع تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة.	وجود كافة أشكال الأنشطة الوقائية والعلاجية على مستوى المؤسسات والوحدات العلاجية والصحية الحكومية بكل مدينة وقرية فى مصر.	ينبغى تفعيل دور المؤسسات الصحية والعلاجية العامة فى تقديم خدماتها للمواطنين، حتى تكون المؤسسات العلاجية والصحية العامة مثال يحتذى به للمؤسسات الصحية والعلاجية الخاصة أو الأهلية، ولدورها الفاعل لتعزيز المنافسة بينها وبين تلك المؤسسات الخاصة لتقديم الرعاية الصحية والعلاجية للمواطن
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (١٧)	تعزيز الشراكات فى مجال الشئون المالية	وجود بعض العلاقات مع مؤسسات العمل الاجتماعى والمدنى فى محيط معظم	تنمية المهارات الاجتماعية والسلوكية فى جميع مؤسسات تقديم الخدمات الصحية والعلاجية فى مصر، مع تفعيل دور مؤسسات العمل المدنى فى هذا المجال .

الأهداف الـ ١٧ للتنمية المستدامة ٢٠٣٠	أهم الغايات لكل هدف	تأثير المقومات الصحية والعلاجية	ممارسات تحقيق المقومات الصحية والعلاجية
	والتكنولوجيا وبناء القدرات والتجارة والمسائل العامة مع تكوين شراكات لأصحاب المصلحة المتعددين، والحصول على البيانات والمسائلة .	المؤسسات الصحية والعلاجية فى مصر	

المصدر: تم تصميمه بمعرفة الباحثان بناء على بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى الدول العربية – شبكة المعلومات الدولية – موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى الدول العربية فى ٢٠١٧/١/١٠.

خامسا: الخاتمة

حاول البحث استعراض أهم الإتجاهات الحديثة فى التنمية الاقتصادية، فالتنمية تشير لغويًا إلى التزايد المستمر والتحسن والتحسين المستمر والتطور والتطوير المستمر لكافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والسلوكية والبيئية فى مجتمع ماوفق مرحلة التطور التاريخى التى مر ويمر وسيمر بها المجتمع الإنسانى فى مكان ما وزمان ما. وبناء على ذلك تطور الاهتمام الأكاديمى والمجتمعى بالفكر والتنظير التنموى حسب الفلسفة والإتجاه التنموى لمجتمع ما والذي يؤسس للإستراتيجيات التنموية التى يتبناها مجتمع ما، ممثل فى الإدارة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية له، وفق الحاجات والرغبات المجتمعية المستهدف إشباعها مرحليًا وفى ظل إمكانيات المجتمع وموارده المتاحة.

ولقد ركز البحث على توضيح التأثير المتبادل والمترابط بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وكفاءة وعدالة وفعالية واتساق خدمات الرعاية الصحية والعلاجية كمرتكز أساسى لاستدامة النمو. ولقد خلص البحث **للنقاط الرئيسية التالية:**

١. تطورت المفاهيم المتعلقة بالتنمية وتطور مضمونها ومقصودها حسب الفلسفة التنموية للمجتمع فى دولة ما، والتى تتأثر بكافة التطورات والتغيرات فى الفكر والتنظير التنموى على المستوى الإقليمى والعالمى.

٢. هناك العديد من الاعتبارات يراعى أخذها فى الحسبان عند تنفيذ الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ فى مصر، **نذكر منها**:

أ. ضرورة وجود المساندة الشعبية والأهلية للأهداف الإنمائية ٢٠٣٠ وذلك من خلال تحديد وصياغة الفلسفة المجتمعية المصرية للتنمية المستدامة وبما يحقق التناسب والتناغم بين الأهداف الفعلية للتنمية المستدامة والإمكانيات الحقيقية للمجتمع المصرى.

ب. أهمية رأس المال الاجتماعى، وخاصة بقطاعى الصحة والتعليم كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة فى مصر.

ت. التوزيع العادل لعوائد التنمية على المشاركين الفعليين فيها، وبما يحقق فى النهاية نموذج تنموى يتصف بالعدالة المستدامة واقعيا، ويحتاج ذلك لأطر مؤسسية وتشريعية وقانونية تحدد حقوق وواجبات كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع، وبما يتناسب مع مشاركتها فى تحقيق الأهداف الإنمائية واقعيا.

ث. تبنى إستراتيجيات وطنية لتمويل التنمية المستدامة، تحدد المصادر الفعلية لتمويل الخطط والأهداف التنموية على أن يراعى البدء بتمويل الخدمات الاجتماعية فى المجتمع المصرى، وخاصة الخدمات التعليمية والصحية وذلك لكونهما ركيزتين رئيسيتين للتنمية المستدامة فى مصر، هذا فضلًا عن المستوى المتدنى من ناحية الكم والكيف للخدمات التعليمية والصحية فى مصر، سواء على مستوى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتقديم تلك الخدمات فى مصر حاليًا.

ج. أهمية الدور الحكومى الداعم والمخطط والمنفذ (خاصة للخدمات الاجتماعية والسلع والخدمات الإستراتيجية) لكافة برامج التنمية المستهدفة ولكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع وعدم الاعتماد المطلق على القطاع الخاص فى تنفيذ الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٣. يمكن توضيح النقاط التالية فيما يخص مؤشر النمو الشامل والنمو الأخضر وكذا مؤشر التقدم الإجتماعى ومؤشر السعادة العالمى:

أ. أن الدول المتقدمة فى أوربا الغربية أو أمريكا الشمالية والنمور الأسيوية واليابان (وبعض الدول العربية الخليجية) تتبوأ المكانة الأولى فى الترتيب العالمى وفق تلك المؤشرات، كما هو الحال فى ما سبقها من مؤشرات للتنمية المادية والبشرية وحتى على مستوى مؤشرات التنافسية العالمية، ويشير ذلك أنه على الرغم من نجاح العديد من الدول النامية فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، إلا أنها لم تكن مستمرة وعادلة بمعنى عدم استفادة ومشاركة الغالبية العظمى من المواطنين فى تحقيق البرامج التنموية أو الحصول على ثمارها.

ب. يعتبر تبنى مجتمع ما فلسفة تنموية معينة، قائمة على القدرات والإرادة المجتمعية الحقيقية والوطنية لتخطيطها وتنفيذها، هو نقطة الانطلاق الأولى بدءًا من حلقات الفقر

والجهل والمرض إلى دوائر التقدم المادى والبشرى والمستدام الشامل ماديًا وبشريًا وبيئيًا واجتماعيًا.

ت. الإنسان هو الغاية والهدف من أى نشاط أو توجه تنموى فى دولة ما، وعلى ذلك يعتبر التعليم والصحة من أهم مرتكزات النمو فى مجتمع ما، فهما يوثران ويتأثران بالبرامج والخطط التنموية والإنمائية المادية والبشرية والاجتماعية والبيئية.

٤. يعزز تناول الاتجاهات الحديثة للتنمية، فى سياق الاهتمام المحلى والدولى بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من فرص التحقيق العملى لغايات تلك الأهداف التنموية على المستوى التطبيقى، وذلك لما يحققه التحليل النظرى والتطبيقى لتلك الإتجاهات التنموية من أدوات وسياسات تنموية يستفيد منها صانعى ومنفذى السياسات التنموية على المستوى القومى والدولى.

٥. تتحقق الفاعلية فى إنتاج خدمات الرعاية الصحية والعلاجية من خلال بعض المؤشرات نذكر منها:

أ. قدرة الخدمات الصحية والعلاجية المقدمة فى المؤسسات العلاجية والصحية الرسمية وغير الرسمية فى تحسين المستوى الصحى العام والخاص أى على مستوى الفرد والمجتمع وفى الريف والحضر على حد سواء (وبمعنى أخر تمثل الفاعلية قدرة المخرجات الإنتاجية على إشباع رغبات وتفضيلات أفراد المجتمع الإنتاجية والاستهلاكية). ويتحقق ذلك من خلال:

- تقليل زمن الإنتظار للحصول على خدمات الرعاية الصحية بالمؤسسات العلاجية والصحية العامة والخاصة والحكومية.
- تضيق الفجوة التكنولوجية والمعرفية والمهارية - الكمية والنوعية- للرعاية الصحية والعلاجية بين الفقراء والأغنياء وبين الريف والحضر.
- الوصول لحدود معيارية قومية ومحلية لخدمات الرعاية الصحية والعلاجية يجب الالتزام بها وظيفيا ومهنيا فى كافة مؤسسات تقديم وإنتاج خدمات الرعاية الصحية والعلاجية الحكومية والعامة والخاصة فى مصر وعلى مستوي الريف والحضر.
- تحسين المستوى الصحى العام من خلال زيادة نسب التشافى والعلاج وخاصة على مستوى الأمراض المتوطنة والمنتشرة فى الريف المصرى، ومن ثم تحسين نسب العمر المتوقع عند الميلاد فى المجتمع مع التوزيع العادل لتلك النسب على المناطق الحضرية والريفية فى مصر.

ب. من أهم مؤشرات تحقيق الكفاءة والفاعلية والاتساق فى مجال إنتاج خدمات الرعاية الصحية والعلاجية – ومن منطلق أن اقتصاديات الرعاية الصحية والعلاجية من الإقتصاديات المعيارية – تحقيقها للجانب الإخلاقى للمجتمع المقدمة به تلك الخدمات سواء على مستوى مقدمى الخدمات الصحية والعلاجية أو المنتفعين منها، ويظهر هنا الدور المؤسسى والقانونى فى تنظيم وتخطيط وتنفيذ ومتابعة المرجعية الأساسية لإنتاج وتوطين الخدمات الصحية والعلاجية، والتى يجب أن تأخذ فى اعتبارها تحقيق مايلي:

- احترام حق المريض (المواطن) فى الحصول على الرعاية الصحية والعلاجية فى مؤسسة علاجية ما دون قيود مادية أو معنوية أو قانونية أو سياسية.

- الالتزام بالواجبات والمسئوليات الأخلاقية والوظيفية والمهنية على المستويات الوظيفية والطبية المختلفة العامة والخاصة والحكومية وأن يتم الإلتزام بميثاق شرف قومى لمزاولة المهن الطبية والعلاجية فى المجتمع.
- عدم التمييز بين المرضى وفق مستويات الدخول أو محل الإقامة أو درجة النفوذ فى المجتمع، وهنا يتضح لنا أن الكفاءة فى إنتاج الخدمات الصحية والعلاجية ترتبط تبادليا مع تحقيق معايير الإنصاف والعدالة فى إنتاج وتوطين الخدمات الصحية والعلاجية.

٦. ضرورة وجود المساندة الشعبية والأهلية للأهداف الإنمائية ٢٠٣٠ وذلك من خلال تحديد وصياغة الفلسفة المجتمعية المصرية للتنمية المستدامة وبما يحقق التناسب والتناغم بين الأهداف الفعلية للتنمية المستدامة والإمكانيات الحقيقية للمجتمع المصرى

سادسًا: قائمة المراجع.

أ- المراجع العربية:

١- الاسكوا، (٢٠١٤) – الاقتصاد الاجتماعى التضامنى أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية – سلسلة السياسات العامة " أوراق موجزة " – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا – الأمم المتحدة – مارس ٢٠١٤ – ص ١.

٢- البقلى، أحمد، (٢٠١٦) – التفاوتات الإجتماعية والإقتصادية بين المحافظات المصرية (هل هناك تنمية متوازنة إقليميا؟) – سلسلة مذكرات خارجية رقم ١٦٥٧ – معهد التخطيط القومي – أكتوبر ٢٠١٦.

٣- البنك المركزى المصرى – النشرة الاحصائية الشهرية عن السنوات ٢٠١٢/٢٠١١: ٢٠١٥/٢٠١٤.

٤- الجمعية العامة للأمم المتحدة، (٢٠١٢) – المستقبل الذي نصبو إليه – الدورة ٦٦- سبتمبر ٢٠١٢.

٥- الجمعية العامة للأمم المتحدة، (٢٠١٤) – تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة – أغسطس ٢٠١٤.

٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى – سبتمبر ٢٠١٤.

٧- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائى السنوى – سبتمبر ٢٠١٥ – مرجع رقم ٧١-١١١١-٠١-٢٠١٥.

٨- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – النشرة السنوية لاحصاءات الخدمات الصحية لعام ٢٠١٤ - إصدار ديسمبر ٢٠١٥ – مرجع رقم ٧١-١٢٤٢٢-٢٠١٤.

٩- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠١٤) – السكان بحوث ودراسات " مجلة نصف سنوية " – العدد ٨٨ – مرجع رقم ٦٩-١٣٠٠١-٢٠١٤.

١٠- الشرقاوى، أحمد، (٢٠٠٩) – محاضرات في اقتصاديات التنمية والتخطيط " مدخل نظرى وتطبيقى ومنهجى " – كلية التجارة – جامعة المنوفية - دار الخولي للطباعة والنشر- طنطا.

١١- الطلافحة، حسين والمناور، فيصل، (٢٠٢٠) – تداعيات أزمة كوفيد – 19 على تحقيق أهداف التنمية المستدامة " حالة الدول العربية " – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية – المجلد الثانى والعشرون – العدد الثالث – ٢٠٢٠- ص ص ٣٩: ٧٩.

١٢- العيسوى، إبراهيم وآخرون، (٢٠١١) – أفاق النمو الإقتصادى فى مصر بعد الأزمة المالية والإقتصادية العالمية – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٢٦) – معهد التخطيط القومى – القاهرة – يناير ٢٠١١.

١٣- العيسوى، إبراهيم، (بدون سنة نشر) – التنمية فى عالم متغير – دار الشروق – القاهرة.

١٤- العيسوى، إبراهيم وآخرون، (١٩٩٩) – الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات مصر ٢٠٢٠- أوراق مصر ٢٠٢٠- العدد ٤ – يوليو ١٩٩٩- منتدى العالم الثالث – مكتب الشرق الأوسط – القاهرة

١٥- العيسوى، إبراهيم، (٢٠١٠) – نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه فى زمن العولمة – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية – معهد التخطيط القومى- القاهرة – المجلد الثالث عشر – العدد الأول.

١٦- الغامدى، عبد الله، (٢٠٠٧) – التنمية المستدامة بين الحق فى استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة – ورقة بحثية - قسم العلوم السياسية – جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية – ص٥.

١٧- القريشى، مدحت، (٢٠٠٧) – التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات – دار الأوائل – عمان.

١٨- النمر، هدى وآخرون، (٢٠١٦) - نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع فى مصر " سبل وأليات تحقيق الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة العالمية ٢٠١٦-٢٠٣٠" – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٦٥) – معهد التخطيط القومى – يوليو ٢٠١٦.

١٩- النمر، هدى وآخرون، (٢٠١٥) – الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ فى سياق توجهات التنمية فى مصر – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٥٩) – معهد التخطيط القومى – يوليو ٢٠١٥.

٢٠- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (٢٠١١) – نحو إقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر – مرجع لواضعى السياسات – نيروبى.

٢١- تيجانى، بشير، (بدون سنة نشر) – مفاهيم وأراء حول تنظيم الاقليم وتوطن الصناعة – ديوان المطبوعات الجامعية.

٢٢-شبكة المعلومات الدولية - موقع وزارة الإستثمار فى ٢٣يناير ٢٠١٧.
٢٣-شبكة المعلومات الدولية – موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى الدول العربية فى ٢٠١٧/١/١٠.
٢٤-شبكة المعلومات الدولية فى ٢٠٢١/٣/١: تقرير السعادة العالمى لعامى ٢٠١٧، ٢٠٢٠" الدول الأسعد والأتعس فى العالم " https://dklak.com/world-happiness-report-2017,2020/
٢٥-شبكة المعلومات الدولية فى ٢٠١٧/٧/١٠: https://www.socialprogressindex.com/?code=EGY
٢٦-شبكة المعلومات الدولية فى ٢٠٢٠/٧/١٠ - موقع مؤسسة " The Social Progress Imperative ": http://www.socialprogressimperative.org/
٢٧-شبكة المعلومات الدولية فى ٢٠١٧/٩/١٦: موقع منظمة الصحة العالمية – المجلس التنفيذى – الدورة الثامنة والثلاثون بعد المائة – البند (٧-٢) من جدول الأعمال المؤقت " الصحة فى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" – تقرير الأمانة – م ت١٣٨/١٤-١١كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥.
٢٨-شبكة المعلومات الدولية فى ٢٠١٧/١٢/٢٣ – موقع مؤسسة " The Social Progress Imperative": http://www.socialprogressimperative.org/global-index/methodolgy/
٢٩-شبكة المعلومات الدولية فى ٢٠٢١/٢/٢٣ – موقع مؤسسة " The Social Progress Imperative "http://www.socialprogressimperative.org/global-index/methodolgy/
٣٠-شبكة المعلومات الدولية فى ٢٠١٦/١٢/٧ – موقع البنك الدولى: قاعدة بيانات الحسابات القومية التابعة لمنظمة الصحة العالمية.
٣١-صديقى، مسعود، (٢٠١٠) – المتابعة البيئية للمشروعات كأداة لتحقيق التنمية المستدامة " دراسة حالة الجزائر " – مجلة مصر المعاصرة – العدد ٤٩٧ -السنة المائة- القاهرة – يناير ٢٠١٠.
٣٢-عبدربه، نشوى، (٢٠١٩) – قياس أثر رأس المال البشرى على النمو الاقتصادى " دراسة تطبيقية على مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٥: ٢٠١٨ " – مجلة الدراسات التجارية المعاصرة – العدد الثامن – ديسمبر ٢٠١٩ – ص ٥٢٨.
٣٣- قابل، محمد صفوت، (٢٠١٥) – نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية – رقم الإيداع ٢٠٠٨/٢١٣٩٤ – مطبعة المعارف – طنطا.

٣٤-مقاوسى، صليحة وجمعونى، هند، (٢٠١٠) – نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية – ملتقى وطنى حول الاقتصاد الجزائرى: قراءات حديثة فى التنمية – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الحاج لخضر – باتنة – ٢٠٠٩/٢٠١٠.

٣٥-مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية، (٢٠١٥) - فى الفترة من ٢٥ -٢٧ سبتمبر ٢٠١٥ " أوان العمل العالمى للناس والكوكب ".

٣٦-مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة فى جوهانسبرج، (٢٠٠٢) - الخطاب العربى المقدم للمؤتمر من جامعة الدول العربية – جنوب أفريقيا – فى الفترة من ٢٦ أغسطس: ٤ سبتمبر ٢٠٠٢.

٣٧-موريس ستيفن، ديفلن نانسى، باركن ديفد، (٢٠١٢) – التحليل الاقتصادى فى الرعاية الصحية – ترجمة د. عبد المحسن صالح الحيدر - راجع الترجمة د. فؤاد بن عبد العزيز المبارك – معهد الإدارة العامة – المملكة العربية السعودية – رقم الإيداع ٢٣١١ /١٤٣٤ ه.

٣٨-وزارة التخطيط والتعاون الدولى، (٢٠١٤) – خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام ٢٠١٣/٢٠١٤-القاهرة – إبريل ٢٠١٤.

٣٩-وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، (٢٠١٥) – إستراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر ٢٠٣٠"- القاهرة.

ب- المراجع الأجنبية:

1- Chang X. & Shi Y., (2016) – " The Econometric Study on Effects of Chinese Economic Growth of human Capital " – Procedia Computer Science, Information Technology and Quantitative Management.vol.91, pp.1096-1105, www.sciencedirect.com.

2- E. Barbier, (1987), “The concept of sustainable economic development", Environmental Economics, vol,. 14, no.2.

3- Farouk, Fazila, (2012)," The Green Economy and Sustainable Development in Sub- Saharan Africa", (Washington D.C.: Friedrich Ebert Stiftung, June 2012).

4- Justine, George, (2011), " Growth, Development and Inclusive Growth: What went wrong with Development?" MPRA 33182.

5- Ogundrai K. & Awokuse T., (2018)," Human capital contribution to economic growth in Sub- Saharan Africa: Does health status matter more than education?– Economic Analysis and policy, Vol.58, pp. 131-140 www.elsevier.com/locate/eap.

6- The Social Progress Imperative (SPI), the Social Progress Index 2016, (Washington D.C.: SPI, 2016).
7- United Nations, (2015), Department of Economic and Social Affairs (UNDESA) - Sustainable development - Sustainable development Goals "Our world-The 2030 Agenda for Sustainable Development.
8- UN,(2007), Governance for the Millennium Development Goals: Core Issues and Good Practices, 7th Global Forum on Reinventing Government Building Trust in Government, Austria.
9- World Commission on Environment and Development, Our Common Future, Oxford University Prss.1987. Available also on: www.un-document. net /ocf-.,2thm
10- World Economic Forum (WEF), (2015), the Inclusive Growth and Development Report 2015 - Geneva: WEF- September 2015.

Role of Improving Health Services in Achieving Sustainable Development Goals in Egypt

Dr. Yasser Ebraheem Mohamed Dawoud

Associate Professor of Economics and Public Finance at Faculty of Commerce- University of Sadat City

Dr. Essam Ahmed El-Badry

Associate Professor of Economics and Public Finance at Faculty of Commerce- University of Monfia

Abstract

The adoption of a particular development philosophy based on the real and national societal capabilities for planning and implementation by a society is the first starting point. This will be started from "the cycles of poverty, illiteracy and disease to the cycles of material, human and sustainable progress that is comprehensive, humanly, environmentally and socially. The human being is the end and goal of any activity or a development orientation in a country, and accordingly, education and health are considered one of the most vital pillars of growth in a society, as they affect and are affected by physical, human, social and environmental development programs and plans.

The research focused on clarifying the mutual and interrelated impact between achieving the sustainable development's 2030 goals and the efficiency, justice, effectiveness and consistency of health and treatment care services as a foundation for sustainable growth. Accordingly, the research recommended, among its recommendations, the importance of the government's supportive, planned and implemented role, especially for social services, goods, and strategic services for all adopted development programs and for all economic and social sectors in society, and not to be completely dependent on the private sector in implementing the sustainable development goals 2030.

Keywords: recent trends in development, sustainable development, the comprehensive framework for development, inclusive green growth, social progress index, global happiness index.